جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تسيير

عـــنوان المذكـرة

اهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان
دراسة حالةبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:
- كحال محمد
- عماري عثمان

تحت إشراف الأستاذ:
- سلامة جمال الدين

السنة الجامعية 2017– 2018



اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا:

إلى من جعل لله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق- والدتي حفظها الله وأطال في عمرها -

إلى من يسر لي طرق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة - والدي حفظه الله وأطال في عمره -

إلى من هم بحق الأهل الوفاء ومنبـــع الإخاء

إخوتي وأصدقائي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أومن بعيد

عثمان



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا.

ربنا انفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا وأعطنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا وأرضى عنا آمين والحمد لله رب العالمين وبعد....

لقد أمرنا ديننا الحنيف أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم..." ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "رواه أحمد

وعليه نتقدم بالشكر لكل من قدم العون لنا وبداية نتقدم بشكر لأستاذنا ومشرفنا الأستاذ/ جمال الدين سلامة الذي أشرف على هذا البحث ولم يبخل علينا في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية

أ/ محمد نقناق ، أ/ يوسف بن يحي ، أ/ عبد الرحمان نابي

لما قدموه لنا من مساعدة

إلى كل من أرشدونا وساندونا نطلب من الله ثبات الأجر


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا:

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إخوتي وأخواتي

جميع أهلي وأقاربي

كل الأوفياء والأصدقاء الذي جمعتني بهم مسيرة الحياة

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أومن بعيد

محمد

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ومعرفة مدى مساهمته في صنع وصياغة هذا القرار وذلك من خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة المدية .

لهذا الغرض فقد بينت الدراسة في جانبها النظري أدوات وأساليب التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، التي بواسطتها يمكن تحليل القوائم المالية للمؤسسات الطالبة للائتمان المصرفي كما بينت هذه الدراسة أهمية هذه المؤشرات والنسب في إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة للائتمان، أما في الجانب التطبيقي فقد بينت الدراسة مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان لدى بنك القرض الشعبي الجزائري .

وتوصلت الدراسة إلى انه لا يمكن إهمال التحليل المالي باعتباره من الأدوات الهامة التي تساعد البنوك على تشخيص الوضع المالي للعملاء المقترضين وتقييم قدرتهم على توليد أرباح تكفي لسداد أصل القرض وفوائده، كما يساهم في اتخاذ قرار منح الائتمان شرط أن يكون هذا القرار متبوعا بضمان كاف لتسديد أصل القرض.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التحليل المالي، اتخاذ القرار.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence et illustrer l'importance de l'analyse financière et son rôle dans la décision d'accorder un crédit dans les banques commerciales et de connaître l'étendue de sa contribution à l'élaboration et à la rédaction de cette résolution par le cas de l'agence de prêt populaire algérien étude Médéa.

A cet effet, l'étude a montré de son côté des outils théoriques et méthodes d'analyse financière de l'équilibre budgétaire et des indicateurs ratios financiers, qui peuvent analyser les états financiers des institutions demandant de crédit bancaire comme cette étude a montré l'importance de ces indicateurs et ratios pour donner une image claire de la situation financière des institutions demandant de crédit, alors que Sur le plan pratique, l'étude a montré la contribution de l'analyse financièr dans la décision d'accorder des crédits à la Banque Algérienne de Crédit au Peuple.

L'étude a révélé qu'il ne peut pas ignorer sera suivi l'analyse financière comme l'un des outils importants qui aident les banques à diagnostiquer la situation

financière des clients emprunteurs et d'évaluer leur capacité à générer des bénéfices suffisants pour rembourser le capital et les intérêts, aussi contribue à la décision d'accorder un crédit à condition que cette décision en assurant un approvisionnement suffisant à payer Prêt.

Mots-clés : crédit bancaire, analyse financière, prise de décision

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I– I
قائمة الجداول والأشكال	IV
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي	
تمهيد:	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي.....	03
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته.....	03
المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي ومميزاته.....	06
المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي.....	09
المبحث الثاني: الأسس والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....	12
المطلب الأول: إجراءات وأسس منح الائتمان	12
المطلب الثاني: معايير منح الائتمان	21
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	26
المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية	28
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وخصائصها	28
المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية	30
المطلب الثالث: أساليب التحكم في المخاطر الائتمانية	31

خلاصة الفصل.....	35
الفصل الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان	
تمهيد.....	37
المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.....	38
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي أهميته وأهدافه.....	38
المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي.....	41
المطلب الثالث:بيانات التحليل المالي استعمالاته والإطراف المهتمة به.....	45
المبحث الثاني: القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي.....	50
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....	50
المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية.....	60
المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج.....	68
المبحث الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ قرار منح الائتمان	72
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار	72
المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرار.....	73
المطلب الثالث: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان.....	74
خلاصة الفصل.....	75
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية	
تمهيد.....	77
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري.....	78
المطلب الأول: نشأة ووظائف القرض الشعبي الجزائري.....	78
المطلب الثاني: : القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري	81

المطلب الثالث: خطوات منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري	83
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية رقم:**110**.....	87
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية	87
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية	87
المطلب الثالث: حصيلة القروض الممنوحة من طرف وكالة المدية	90
المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال للمؤسسة قيد الدراسة	91
المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض	91
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض	94
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	108
خلاصة الفصل.....	110
خاتمة.....	112
قائمة المراجع.....	116
الملاحق.....	121

1.قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	الميزانية المالية المفصلة	58
(2-2)	الميزانية المالية المختصرة	59
(2-3)	حساب نسب السيولة	64
(2-4)	حساب نسب النشاط	65
(2-5)	حساب نسب المردودية	65
(2-6)	جدول حساب النتائج	69
(3-1)	حصيلة القروض الممنوحة	90
(3-2)	عرض الميزانية المالية لجانب الأصول لسنوات 2013، 2014، 2015.	96
(3-3)	عرض الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنوات 2013، 2014، 2015.	97
(3-4)	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2013، 2014، 2015.	98
(3-5)	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2013، 2014، 2015.	98
(3-6)	تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة لسنوات 2013، 2014، 2015.	99
(3-7)	تطور عناصر جدول حساب النتائج لسنوات 2013، 2014، 2015.	101
(3-8)	حساب رأس مال العامل لسنوات 2013، 2015،2014.	102
(3-9)	حساب احتياجات رأسمال العامل لسنوات 2013، 2014، 2015.	102
(3-10)	حساب الخزينة لسنوات 2013، 2014، 2015.	103
(3-11)	حساب نسب السيولة لسنوات 2013، 2014، 2015.	104
(3- 12)	حساب نسب النشاط لسنوات 2013، 2014، 2015 .	104
(3- 13)	حساب نسب المديونية لسنوات 2013، 2014، 2015.	105
(3- 14)	حساب نسب الربحية لسنوات 2013، 2014، 2015.	105
(3-15)	حساب الاستقلالية المالية لسنوات 2013، 2014، 2015.	106

1.قائمة الجداول

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الوساطة المالية للبنوك	04
(1-2)	خطوات منح القروض	19
(2-1)	يبين عملية الانتقال من أصول الميزانية المحاسبية إلى أصول الميزانية المالية	60
(2-2)	يبين عملية الانتقال من خصوم الميزانية المحاسبية إلى خصوم الميزانية المالية	62
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	70
(3-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية	67

3-قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الدراسة القانونية والمالية لطالبي القروض	121
2	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية	122
3	الميزانية المالية جانب الأصول لسنتي 2013، 2014	123
4	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنتي 2013، 2014	124
4	الميزانية المالية جانب الأصول لسنتي 2014، 2015	125
5	لميزانية المالية جانب الخصوم لسنتي 2014، 2015	126
6	جدول حساب النتائج لسنتي 2013، 2014	127
7	جدول حساب النتائج لسنتي 2014، 2015	129

مقدمة:

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف والأنشطة بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تهدف إلى تحسين وتطوير الصناعة المصرفية في الدولة، ورغم تعدد وتنوع هذه الوظائف والأنشطة إلا أن النشاط الائتماني يعد من أهم الأنشطة والخدمات التي تمارسها وتقدمها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات بغية توظيف الأموال الموجودة بحوزتها وكذا تمويل المؤسسات والوحدات الاقتصادية التي تواجه صعوبات في تمويل مشروعاتها.

كما يعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الأنشطة تعقيدا وحساسية وذلك لما يصاحبه من مخاطر ومن اجل التقليل من هذه المخاطر تقوم البنوك التجارية بدراسة طلبات الائتمان مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل والتقنيات، والتحليل المالي الذي يعتبر من أكثر الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها البنوك التجارية لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان من اجل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وذلك بالاعتماد على مختلف المعلومات المقدمة من طرف عملائها وبناء على تلك المعلومات يتم التأسيس لصياغة وصنع قرار ائتماني رشيد.

وعلى ضوء العرض السابق جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرار منح الائتمان لدي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية وكيفية معالجة ملفات طلب الائتمان، وبذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية التحليل المالي لمعالجة ملفات طلب الائتمان؟

ومن هذه الإشكالية نستطيع طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يعتبر الائتمان المصرفي مصدرا فعالا في تمويل المؤسسات؟

2- هل يعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي أو على الضمانات لاتخاذ قرار منح الائتمان أو كلاهما معا ؟

3- هل تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ؟

4- ما هي الأدوات التي تعتمد عليها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية في الدراسة المالية لتقييم طلبات الائتمان ؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- الائتمان المصرفي هو المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات.

2- تعتمد عملية منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية على الضمانات فقط.

3- يعتبر التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

4- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية في دراسة طلبات الائتمان على مؤشرات والنسب المالية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة، و تزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع، فهي تمثل العمود الفقري للبنك و المحور الرئيسي لإيراداته، كما تمثل المتغير الأساسي الذي يؤثر على مركزه المالي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار الائتماني.
- توضيح مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- التعرف على أهم المؤشرات والنسب المالية التي تستخدمها البنوك التجارية لمعرفة الوضعية المالية لطالب الائتمان.
- التعرف على إجراءات وطرق منح الائتمان في البنوك التجارية.

دوافع الدراسة:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

- يدخل التحليل المالي بصورة مباشرة ضمن مجال اختصاصنا، وهذا يعتبر الدافع الأساسي لاختيار موضوعنا هذا.
- الأهمية التي يكتسيها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل اتخاذ قرار الائتمان.
- معرفة مدى تطبيق التحليل المالي في البنوك التجارية.

حدود الدراسة:

لبلوغ الأهداف المستوحاة تم رسم حدود لهذه الدراسة، سنذكرها كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تركيز الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية رقم 110.
- **الحدود الزمانية:** اعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق المالية للمؤسسة الطالبة للقرض خلال الفترة (2013، 2014، 2015).

منهج الدراسة:

أما بخصوص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اعتمدت على منهجين أساسين للمعالجة، هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للائتمان المصرفي والتحليل المالي، وبعدها تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج بواسطة مؤشرات و النسب المالية، كما تشير إلى قيامنا بمحاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا على الواقع التطبيقي من خلال دراسة ملف طلب قرض بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع التحليل المالي والائتمان المصرفي باهتمام كبير من قبل الباحثين، وتتمثل أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع والتي أتيحت لنا فرصة الاطلاع عليها فيما يلي:

- دراسة ايمان انجرو 2007، **أهميه التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الائتماني في صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية وتوضيح في التقليل

من المخاطر الائتمانية، وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الائتماني للحكم عل سلامة المركز المالي للعميل، كما تطرقت إلى النماذج الرياضية التي من شانها إعطاء تنبيه مبكر بفشل العميل واحتمال تعثره، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن عدم الاعتماد على نظم موضوعية وفعالة لتصنيف مخاطر الائتمان وعدم الاهتمام بالتحليل الائتماني بالقدر اللازم والكافي يؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة.

- دراسة الكحلوت 2005، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة،** تهدف إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها أن درجت الاعتماد على التحليل المالي لإغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا، ولا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي في باستخدام النسب المالية في عملية صنع القرار الائتماني، وإنهم يستغنون عن إجراء التحليل المالي في ضل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.
- دراسة النعساني 2010 هدفت الدراسة إلى إبراز الركائز الأساسية للتحليل الائتماني وتوضيح دوره في تقليل من مخاطر القروض المتعثرة وتكوين محفظة القروض الجيدة، كما هدفت إلى تقييم عملية منح الائتمان، وقد توصل الباحث أن الائتمان بالتحليل الائتماني واستخدام نماذج كمية في هذا التحليل بالإضافة إلى التركيز على قروض جيدة الضمان يؤثر ايجابيا على تكوين محفظة القروض الجيدة ويحمي البنك من التعثر.

صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- التحليل المالي لملف ائتماني يتوجب إدراج معلومات حساسة وغاية في الأهمية لذلك فقد كان من الصعب الحصول على ملف ائتماني يشمل على الدراسة المالية، لأن إفشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر بطريقة سلبية على سمعته لدى عملائه و بالتالي فقده لثقتهم به.
- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في الدراسة وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على المنهج التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، متناولين في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني تناولنا الأسس والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وفي المبحث الثالث ماهية المخاطر الائتمانية.

أما الفصل الثاني بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان، والذي تناولنا في مبحثه الأول مدخل إلى التحليل المالي، أما المبحث الثاني تناولنا القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي، وفي المبحث الثالث تناولنا التحليل المالي وعملية اتخاذ قرار منح الائتمان.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة حالة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول لمحة عامة حول القرض الشعبي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بطاقة فنية حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه دراسة حالة منح قرض استغلال للمؤسسة قيد الدراسة.

تمهيد:

يعتبر التمويل والحصول على الموارد النقدية والمالية المشكلة الأولى التي تواجه المشاريع والوحدات الإنتاجية المختلفة، كما يعتبر العائق الذي يعترض برامج الت نم ية في الدولة، وتلعب البنوك إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى دورًا هامًا في حل هذه المشكلة وذلك من خلال تعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض مالية ، وتوجيها نحو الأفراد والقطاعات التي تحتاجها في تحريك نشاطها على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة، لهذا ساهم قطاع البنوك في دعم التنمية الاقتصادية، وهو يشمل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها البنوك التجارية وأهم المتغيرات التي تؤثر على ربحيتها ومركزها المالي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: الأسس والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني المصرفي

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي

لم تعد البنوك سواء كانت تجارية أو متخصصة مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير، بل أصبحت هذه البنوك تلعب دورًا فعالا في إشباع الحاجيات التمويلية للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال عمليات منح الائتمان التي تقوم بها، ويعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها.

ومن هذا المنطلق سنخصص هذا المبحث للتعرف بالائتمان المصرفي وتوضيح نشأته وتطوره بالإضافة إلى إبراز خصائصه وأهميته وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

ظهر الائتمان المصرفي مع ظهور وظيفته الوساطة المالية للبنوك التجارية وقد أصبح الركن الأساسي لأعمال هذه البنوك والغاية من وجودها.

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي

هناك العديد من التعاريف للائتمان المصرفي نذكر منها يلي:

- الائتمان المصرفي هو تلك الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة وذلك مقابل عائد مادي متفق عليه[1].
- ويعرفه الدكتور عبد العزيز الدغيم والدكتور ماهر الأمين الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد[2] .

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،ص 143.

[2] – عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، 2006، ص 194

- كما يعرف الائتمان على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد الائتمان في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة وبتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء المدة أو الفترة المتفق عليها بين الطرفين[1].

من خلال التعاريف السابقة للائتمان المصرفي، نلاحظ أنه رغم اختلافها في التعبير والصياغة إلا أنها تتفق على أن الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة اقتصادية نجمع بين طرفين: هما البنك المانح للائتمان والعميل الطالب للائتمان، وعلى أساس هذه العلاقة تبين لنا العناصر الأساسية للائتمان المصرفي[2]:

- **الثقة:** وهي ما تستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات والمتغيرات قصد التحقيق من الجدارة الائتمانية للعميل.
- **مبلغ الائتمان:** وقد يقدم هذا المبلغ بشكل مباشر للعميل وقد يتاح له في صور أخرى كإضافة إلى حسابه الجاري أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.
- **فترة الائتمان:** وتتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ تقديم الائتمان إلى العميل وتاريخ سداده إلى البنك وتعتبر هذه الفترة العنصر الجوهري في الائتمان لأنها أساس التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.
- **العائد على الائتمان:** إذ يعتبر حصول البنك على العائد الهدف الرئيسي من قيامه بمنح الائتمان ويتمثل هذا العائد في نسبة معينة محددة مسبقا، يلتزم العميل بدفعها إلى البنك في تواريخ محددة مقابل حصوله على هذا الائتمان.
- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يلي يمكن أن يتحمله البنك نتيجة منحه للائتمان، وتعتبر المخاطرة السبب المبرر لحصول البنك على العائد الممثل في سعر الفائدة.

[1] – عبد المطلب، عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك والمستحدثات** مرجع سابق، ص 143.

[2] – عادل أحمد حشيش، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 140.

ثانيا: نشأة الائتمان المصرفي

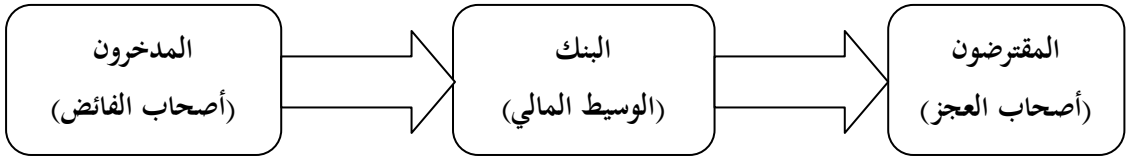
نشأ الائتمان المصرفي كنتيجة طبيعية لنشأة البنوك التجارية وتطور وظائفها حيث كانت الوظيفة الأولى والأساسية لهذه البنوك هي قبول الودائع، ولم يكن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد كما هو الحال في الوقت الحاضر بل كانوا يدفعون عمولة لقاء السه ر والمحافظة على ودائعهم.

بعد ذلك تطور العمل المصرفي حيث لاحظ الصيارفة أن عدد كبير من المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم ويتركونها لفترة طويلة، ففكروا في استخدام هذه الودائع واستثمارهما في القيام بعمليات الإقراض، حيث اتضح أنه لا ضرورة للاحتفاظ بكامل هذه الودائع المكدسة في خزائن البنوك، وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع من جهة وتقديم التس هيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي وظيفة الوساطة المالية، ويقصد بهذه الوظيفة ببساطة قيام البنوك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات التي توفر لديها فائض مالي ثم توظيف هذه المدخرات عن طريق توجيهها إلى الأفراد والقطاعات التي تعاني من عجز مالي[1].

والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم(1-1): الوساطة المالية للبنوك



المصدر: قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014،ص4.

[1] – قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص ص 4-5.

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن نشأة الائتمان المصرفي ترجع أصلا إلى ظهور وظيفة الوساطة المالية التي يقوم البنك بمقتضاها بالربط بين وحدات الفائض و وحدات العجز، ومن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة المشكلة للعلاقة الموضحة في الشكل السابق وذلك كما يلي[1]:

- **المدخرون:** وهم الذين يقومون بإيداع أموالهم لدى البنوك سعيا في تحقيق عائد مناسب يتمثل في الفائدة الذي يدفعها البنك لهؤلاء المودعين مقابل تنازلهم عن أموالهم مؤقتا.
- **المقترضون:** وهم الذين يتقدمون إلى البنك للحصول على أموال لمواجهة احتياجاتهم وذلك مقابل تحملهم لتكلفة تتمثل في الفائدة التي يدفعها هؤلاء المقترضون إلى البنك.
- **البنك:** ويمثل الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين، حيث يقرب هذا الوسيط بين الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي والأفراد والقطاعات التي تعاني من عجز مالي وذلك مقابل حصوله على عائد يتمثل في الفرق بين الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع المجمعة.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي ومميزاته

يتميز الائتمان المصرفي بالعديد من الخصائص والمميزات التي جعلته من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني وأكثرها مساهمة في نموه وازدهاره.

اولا: أهمية الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنوك التجارية ذاته، والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي.

1 – أهمية الائتمان في وجهة نظر البنوك التجارية:

يشكل منح الائتمان شكلا بارزا ومهما من أشكال توظيفات البنك لموارده المالية التي يلخصها جانب الموجودات في ميزانية البنك أما جانب المطلوبات فيمثل مصادر هذه الموارد ومن أهمها الودائع.

[1] – قويدر ابتسام، مرجع السابق، ص 5.

فلو ننظر إلى جانب الموجودات لبنك تجاري نجد أن موارد البنك المالية توظف ضمن نطاق أسس محددة تحكم حجم هذه التوظيفات وأشكالها وتتمثل هذه الأسس فيما يلي[1]:

أ –**السيولة:** والمقصود بها قدرة البنك على مواجهة طلبات الساحبين وعلى الوفاء بالتزاماته المالية بدون صعوبات.

ب –**الربحية:** أي أن تحقق توظيفات البنك لموارده المالية مستوى مقبولا ومعقولا من الأرباح.

ج –**الأمان:** أي أن يتأكد البنك من أن الأموال التي يوظفها في منح الائتمان ستعود إليه في الأجل المتفق عليه.

د –**المسؤولية الاجتماعية:** للبنوك مسؤولية أدبية اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه من حيث إفادة هذا المجتمع والنهوض به بشكل أو بآخر خارج نطاق العمل المصرفي العادي مثل المساعدة في حل مشكلة البطالة عن طريق إعطاء الأولوية لأبناء المجتمع في الوظائف التي يحتاج إليها.

ونجد أن الائتمان يحتل المرتبة الأولى في توظيفات وبذلك يكون أهم مصدر من مصادر ربحية البنوك ومن ثم أهم عامل من العوامل بقائه واستمراره.

2 – أهمية الائتمان في النشاط الاقتصادي:

بالإضافة إلى ما سبق فان الائتمان يحقق لعملية التنمية الاقتصادية عدة مهام أهمها[2]:

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- يستخدم الائتمان المصرفي تأسس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية ، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتبار هحجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من الائتمان، ولهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

[1] - زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص21.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، الوراق للطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص27.

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك ، حيث تعمل البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان، مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك.

ثانيا: مميزات الائتمان المصرفي

يتميز الائتمان المصرفي بالخصائص التالية[1]:

- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات خاصة الصغيرة والحديثة منها وهذا نظر لضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات التمويلة الأخرى.
- لا يؤدي الائتمان المصرفي إلى تدخل البنوك في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة وبذلك تحافظ هذه المؤسسات على استقلالية إدارتها و وحدة قراراتها.
- تحقق المؤسسات من خلال اعتمادها على الائتمان المصرفي وفرًا ضريبيًا وذلك مقارنة باللجوء إلى التمويل عن طريق الاكتتاب في الأسهم، وذلك لأن الفوائد على القروض تعبير مصروفًا لغاية الضريبة أي تخصم من الأرباح قبل احتساب الضريبة.
- يساعد الائتمان المصرفي على زيادة إنتاجية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال الأموال من شخص، أي أنه واسطة للتبادل وتحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها ويحسن استغلالها.
- تنظم عمليات الائتمان المصرفي وفق جداول زمنية لتسديد أقساط القروض المستحقة حيث لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل تواريخ الاستحقاق المحددة، وفي حالة تعذر التسديد فإن البنك يبدي نوعًا من المرونة في تأجيل السداد مما يتيح الفرصة للاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.

[1] – فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 124.

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكرها منها:

اولا: الغرض من الائتمان

تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

1 -**الائتمان الاستهلاكي**: هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات كالسيارات، الغسالات فهو يعتبر ائتمان شخص ي يمنح في أغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى[1].

2 -**الائتمان التجاري**: من احد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دورا بالغ الأهمية في تمويل كثير من المؤسسات خاصة التجارية منها والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس المال العامل في تمويل احتياجاتها التجارية[2].

3 -**الائتمان الاستثماري**: هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها[3].

ثانيا: من حيث المدة

ويعتبر هذا التقييم أساسي حيث يتم من خلاله تقييم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير، متوسط وطويل الأجل[4]:

---

[1] – طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 452.

[2] – ايمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص06.

[3] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص 95.

[4] – انظر: – عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 113.

– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 74-75.

1 -**ائتمان قصير الأجل:** وهو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة، ويمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو التمويل الخدمات، المختلفة ويتميز هذا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرًا لقصر أجله.

2 -**ائتمان متوسط الأجل:** ويوجد هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07) سنوات، مثل الآلات والمعدات و وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

ونظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد وينقسم إلى نوعين قروض قابلة للتعبئة أي أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجال استحقاق القرض الذي منحه أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة وهنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرًا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

3 -**ائتمان طويل الأجل:** وهو يفوق (07) سنوات، ويمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة، ويوجد لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية...) ونظرا لطبيعة هذا النوع (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك عادة على حجمها.

ثالثا: حسب شخصية متلقي الائتمان

وينقسم الائتمان تبعا لهذا المعيار إلى[1]:

1 – **الائتمان الخاص:** وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (البنوك).

[1] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص 96.

2 – **الائتمان العام**: يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتمد قدرتهم في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

رابعا: حسب ضمان الدين

طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي (غير مضمون) وائتمان عين[1]:

1 -**الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة)**: لا يقد م المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل (حسن سمعته ومتانة مركزه المالي).

2 -**الائتمان العيني (قروض مضمونة)**: يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض،و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " ومن الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر:

أ -**القروض بضمان بضائع**: حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها.

ب -**القروض بضمان الكمبيالات**: وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروضين للبنك وتكون هذه الكمبيالات مظهرة للبنك.

ج -**القروض بضمانات متنوعة**: هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات وكذلك اعتمادات المقاولين و اعتمادات التصدير والاستيراد.

[1] –قبي ربيحة، **الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013–2014، ص 6.

المبحث الثاني: الأسس والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

عملية منح الائتمان من طرف البنوك التجارية تستلزم وجود أسس وقواعد ثابتة وإجراءات قانونية، يتم الاسترشاد بها بالنسبة لطالب القرض، ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى أسس وإجراءات منح الائتمان ومعايير منح الائتمان بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الاول: أسس وإجراءات منح الائتمان

إن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم وفقا لأسس و قواعد مستقرة و متعارف عليها كما يجب أن يكون مسبوقا بمجموعة من الإجراءات و الخطوات التي تتم فيها دراسة طلب القرض من مختلف جوانبه.

اولا: أسس منح الائتمان

تتمثل أهم الأسس التي ينبغي على المحلل الائتماني توفيرها في قراره فيما يلي[1]:

1 -**سيولة القروض**: وتعني سرعة دوران القروض وإمكانية التصفية الذاتية للائتمان ويتوقف ذلك على قصر أجل استحقاق القرض، و تتحقق سيولة القروض في ثلاث حالات هي:

- ✓ القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية .
- ✓ القروض المضمونة بأوراق تجارية .
- ✓ القروض المضمونة بأوراق مالية.

فالقروض التي تم تقديها لتمويل عمليات إنتاجية تعتبر ذات سيولة ذاتية لأن هذه القروض سوف يتم الوفاء بها بمجرد انتهاء فترة الإنتاج وبيع السلع المنتجة،كذلك القروض المضمونة بأوراق تجارية مثل الكمبيالات نجدها تتمتع بالسيولة لأنه يمكن للبنك إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي بشرط مطابقتها للشروط التي يضعها هذا البنك بالإضافة إلى القروض المضمونة بأوراق مالية فيمكن للبنك بيعها إذا تعذر على العميل السداد و بذلك يضمن البنك استرجاع قيمة قروضه.

[1]- انظر:- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، مرجع سابق، ص 107.

- احمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف**، ط2، مطابع المستقبل، مصر، 1999، ص 103

2 -**الربحية**: و المقصود هنا ضرورة حصول البنك على فوائد و أرباح من القروض التي يقوم بمنحها وذلك لمواجهة كافة أعبائه والتزاماته الإدارية وتغطية حقوق أصحاب الموارد في البنك من عملاء و بنوك ومؤسسات أخرى، كما أن الربحية تمثل عنصر أمان بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية في البنك كما تلعب دورا هاما في تقييم الأداء العام للبنك و تصنيفه محليا و إقليميا و دوليا.

3 -**الأمان**: ويقصد به ثقة البنك في استرداد الأموال المقترضة في الوقت المحدد لها ويأتي ذلك من حرصه الشديد على توفر عامل السيولة في القرض كما أشرنا سابقا و التأكد من توفر عوامل الجدارة الائتمانية في المقترض والتزامه بسداد حقوق الآخرين بالإضافة إلى كفاءته في إدارة نشاطه.

4 -**التنويع**: ويقصد بالتنويع توزيع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينة وعدم اقتصارها على قطاع أو نشاط اقتصادي مماثل ، كما يقصد به عدم تركيز القروض على منطقة جغرافية معينة و توزيعها على نطاق جغرافي واسع بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين من الضمانات لأن أية تقلبات طارئة في قيمة هذه الضمانات سوف تؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك.

و يهدف التنويع إلى توزيع المخاطر التي قد يواجهها البنك و التقليل من فرص تحققها جميعا في وقت واحد و توفير درجات أكبر من الأمان للبنك.

5 -**الضمان**: يعتبر الضمان مكملا أساسيا لعنصري السيولة و الأمان في قرار منح الائتمان كما يعتبر خط دفاع أخير يطلبه البنك للتأمين على بعض أنواع القروض التي تتسم بمخاطر مرتفعة و حالات عدم تأكد عالية.

ثانيا: إجراءات منح الائتمان

على الرغم من أن منح الائتمان هو نشاط عادي بالنسبة للبنك إلا أن اتخاذ قرار الإقراض لا يتم مباشرة فالبنك يعتبر تاجر بأموال الغير (المودعين) وهو ملزم بضمانها، كما أن صفته التجارية تقتضي عليه البحث عن فرص أكثر ربحية و اقل خطورة.

و فيما يلي سنقوم بتوضيح مختلف هذه الإجراءات:

1 -تقديم ملف طلب القرض: و يشمل هذا الملف الوثائق التالية[1]:

- وثيقة طلب القرض المسلمة من قبل البنك و التي ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.
- القوائم المالية (الميزانيات و جدول حسابات النتائج) لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قائمة، والتقديرية لثلاث سنوات لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
- الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع المراد تمويله.
- نسخة من السجل التجاري.
- وثائق إبراء الذمة اتجاه مصالح الضرائب.
- عقد الملكية أو عقد إيجار المحل.
- الضمانات المقترحة.

إن هذه الوثائق تشكل ملف طلب القرض ، لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض لكي يشكل الأساس الذي يعتمد عليه البنك عند دراسة طلب القرض ، علما أن هذه الوثائق تكون موجودة في جميع أنواع القروض مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض و نوعه.

2 -الفحص الأولي لطلب القرض:

بعد استلام ملف طلب القرض من طرف البنك يتم فحصه للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقتها لشروط و معايير الإقراض المعتمدة في البنك[2].

3 -الاستعلام عن العميل:

ظهرت الحاجة إلى الاستعلام المصرفي للتحقق من صحة و مصداقية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الطالبة للائتمان، وقد أصبحت البنوك تهتم بتخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي تسند إليها مهمة التحري وجمع المعلومات عن العملاء المقترضين.

[1] -عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000، ص 64.

[2] -رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص260.

و عموما يمكن تحديد مصادر الحصول عن المعلومات عن العملاء فيما يلي[1]:

- ✓ **إجراء مقابلة شخصية مع العميل** : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب عن شخصيته وسمعته ومدى صدق المعلومات المقدمة من طرفها ، كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية و هو ما يساعد البنك على تقييم و معرفة حجم المخاطر التي قد تواجها الائتمان الممنوح.
- ✓ **المصادر الداخلية للمعلومات** : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة للمعلومات خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك ، و تتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال ما يلي:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف وضعيتها ما إذا كان دائنا أو مدينا وتحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد و نزاهته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

- ✓ **المصادر الخارجية للمعلومات** : و تتمثل هذه المصادر فيما يلي :

- العملاء الذين يقومون بشراء منتجات أو خدمات العميل طالب القرض.
- الموردون الذين يحصل منهم طالب القرض على المواد الأولية.
- المنافسون في مجال النشاط.
- مصلحة الضرائب و هيئات التأمين الاجتماعي.
- الغرف التجارية و الصناعية و غيرها.
- المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل.
- الصحف اليومية و الدوريات المهتمة بالشؤون المالية و التجارية.
- الجريدة الرسمية و نشرات دوائر الإحصاء.
- البنوك الأخرى.

[1] –قويدر ابتسام، مرجع سابق، ص 33.

- ✓ **مصادر يقدمها العميل** : تتمثل هذه المصادر في الوثائق و المستندات المختلفة التي يقدمها: العميل إلى البنك و تتمثل فيما يلي:
- **القوائم المالية** : تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات ، حيث تقوم إدارة الائتمان بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية و تحلياها وهذا ما يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة و يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن ملاءتها و قدرتها على تسديد التزاماتها.
- **وثائق أخرى يقدمها العميل**: ومن أمثلتها نجد(السجل التجاري، عقد المؤسسة، تراخيص النشاط، البطاقة الضريبية، مستندات الملكية لمختلف الممتلكات الثابتة و المنقولة بيان الآلات والمعدات، عقود الإيجار، إقرار التعامل مع البنوك، المؤهلات العلمية، البطاقة الشخصية والعائلية، البيانات الشخصية لأهم الشركاء و المؤسسين و المديرين إلى غير ذلك من الوثائق و المستندات التي تختلف بحسب صفة العميل وطبيعة نشاطها).

4 -دراسة طلب القرض:

بعد استلام ملف طلب القرض و جمع المعلومات الخاصة بالعميل تتم دراسة ملف القرض و ذلك من خلال العوامل التالية[1]:

- ✓ **العامل الاقتصادي**: ويتمثل في تحليل المحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه العميل نشاطه و ذلك بهدف التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.
- ✓ **العامل الاجتماعي**: ويتمثل في دراسة العلاقات الاجتماعية التي تربط عمال المشروع أو المؤسسة المراد تمويلها وذلك للتأكد من خلوها من النزاعات والإضرابات العمالية والتي تؤدي من شأنها إلى عرقلة نشاط هذه المؤسسة وبالتالي التأثير على قدرتها على سداد التزاماتها.
- ✓ **العامل البشري**: ويتمثل في دراسة شخصية العميل وسمعته وذلك للتأكد من نزاهته والتزامه بعقوده وتعهداته اتجاه الأطراف المتعاملة معه في مجال نشاطه.

[1]-عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق، ص ص 67-68.

- ✓ **العامل الفني:** ويهدف هذا العامل إلى دراسة النواحي التقنية للمشروع وذلك من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة،كيفية تشغيلها واستخدامها، طاقة إنتاجها بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ **العامل المالي** : يهدف هذا العامل إلى دراسة الوضعية المالية للعميل بناء على الوثائق المالية والمحاسبية المقدمة من طرفه و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب.
- ✓ **العامل الإنتاجي** : وهو يتعلق بدراسة طبيعة المنتوج، هل هو كمالي ، ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله و ذلك لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة و الجودة و الكمية و ذلك على مستوى السوق المحلي والدولي.
- ✓ **العامل النقدي** : و يتمثل هذا العامل في دراسة السياسة النقدية العامة للدولة و ذلك من حيث أسعار الفائدة ، معدل التضخم ، سعر إعادة الخصم ، سياسة تأطير القروض إلى غيرها من العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك المتعلق بمنح الائتمان.
- ✓ **دراسة السوق** : إن دراسة السوق التي يقوم فيها العميل بتصريف منتجاته تستهدف التعرف على درجة استقرار الطلب على هذه المنتجات ، كما تستهدف التنبؤ بمستقبل الطلب عليها.

و بالتالي معرفة وزن العميل في السوق ونصيبه من القطاع ككل بالإضافة إلى معرفة مدى قدرته على التوغل في السوق وكسب أسواق جديدة لمنتجاته.

5 -التفاوض مع العميل

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب استناد إلى المعلومات التي تم تجميعها تصبح الصورة أكثر وضوح اً لتحديد مبلغ القرض والأغراض التي سيستخدم فيها وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، وتكون هذه الأمور عادة محلا للتفاوض بين البنك والعميل، ومن المعتاد أن يكون لدى البنك بعض البدائل التي يمكن طرحها أثناء التفاوض على أن يراعى دائماً التوفيق بين مصلحة البنك ومصالح العميل[1].

[1]- وفاء يحي أحمد حجازي، **المحاسبة عن القروض والائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 28.

6 -اتخاذ قرار الإقراض:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بالموافقة على طلب القرض أو رفضه ، و في الحالة الأولى يتم إعداد المذكرة الخاصة بالموافقة على طلب القرض، وعرض المذكرة للاعتماد من السلطة المختصة، ويصدر القرار النهائي منها بالموافقة على منح القرض ويتم إبرام اتفاقية القرض بين البنك والعميل ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقية جميع العناصر المشكلة للقرض كما يجب أن تتضمن جميع الشروط المتفق عليها، ومن ثم يمكن بيان أهم ما تتضمنه اتفاقية القرض فيما يلي[1]:

- ✓ **مبلغ القرض** : يستلزم عقد القرض تبيان قيمة القرض بالتحديد و كذا العملة المستخدمة في تقييمه.
- ✓ **معدل الفائدة:** يستوجب عقد القرض تحديد سعر الفائدة على القرض الممنوح و ذلك تجنبا لحدوث أي نزاع حول هذا السعر عند تاريخ الاستحقاق.
- ✓ **مدة القرض:** يجب تحديد هذه المدة بدقة وذلك لمعرفة آجال استحقاق ومن ثم تاريخ استرجاعها بالنسبة للبنك وتاريخ تسديده بالنسبة للعميل، يتعين أن يتناسب هذا التاريخ مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط العميل.
- ✓ **الغرض من القرض:** ينبغي تحديد الغرض من القرض،هل هو لتمويل نشاط استغلالي أو لتمويل نشاط استثماري أو لتمويل نشاط صناعي، زراعي أو خدمي و يتعين أن يكون هذا الغرض مشروعا و يدخل في إطار نشاط البنك و سياسته الائتمانية.
- ✓ **طريقة تسديد القرض:** لابد من توضيح كيفية تسديد القرض، هل سيتم دفعة واحدة عند تاريخ الاستحقاق أو يتم تسديده على عدة دفعات أو يتم تسديد جزء من القرض على عدة دفعات والباقي دفعة واحدة لأن هذا يتطلب تحديد مبلغ و تاريخ كل دفعة.
- ✓ **مصدر سداد القرض:** يجب أن يحدد مصدر السداد في اتفاقية القرض ، ونشير هنا إلى أن السداد ينبغي أن يكون من ناتج العملية الاقتصادية التي يباشرها العميل.
- ✓ **فترة السماح:** وهي الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سداد الفوائد و كذا الفترة التي يسمح فيها للمقترض بعدم سداد أقساط القرض.

[1] – محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاد الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص191.

- ✓ **ضمانات:** تحدد اتفاقية القرض طبيعة ونوع الضمانات المقدمة من طرف العميل.

7 -صرف القرض: بعد إبرام عقد القرض يتم وضع مبلغ القرض تحت تصرف العميل وهنا يمكن تصور حالتين هما أن يقدم مبلغ القرض دفعة واحدة للعميل أو عدة دفعات وهو ما يعرف الاعتماد[1].

8 -متابعة القرض:

إذا صدر القرار بمنح القرض لعميل ما وبدأ الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك و العميل تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي متابعة القرض، ولا تقتصر هذه الأخيرة على متابعة أقساط القرض وتواريخ سدادها بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه وذلك لغرض الاطمئنان على حسن سيره واستمراريته والتأكد من عدم حدوث أي تطورات تؤثر في قدرة العميل على سداد القرض، كما تهدف عملية المتابع إلى الوقوف على نسبة ما يستخدمه العميل من قيمة القرض إذ قد يبالغ العملاء في طلب مبالغ كبيرة دون أن تكون هناك حاجة فعلية إليها لأنه يجب على البنك الموائمة بين طلب العميل وحاجته الفعلية[2].

9 -تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته بالطريقة التي تنظمها اتفاقية القرض(دفعة واحدة أو على عدة دفعات) وفي هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه[3].

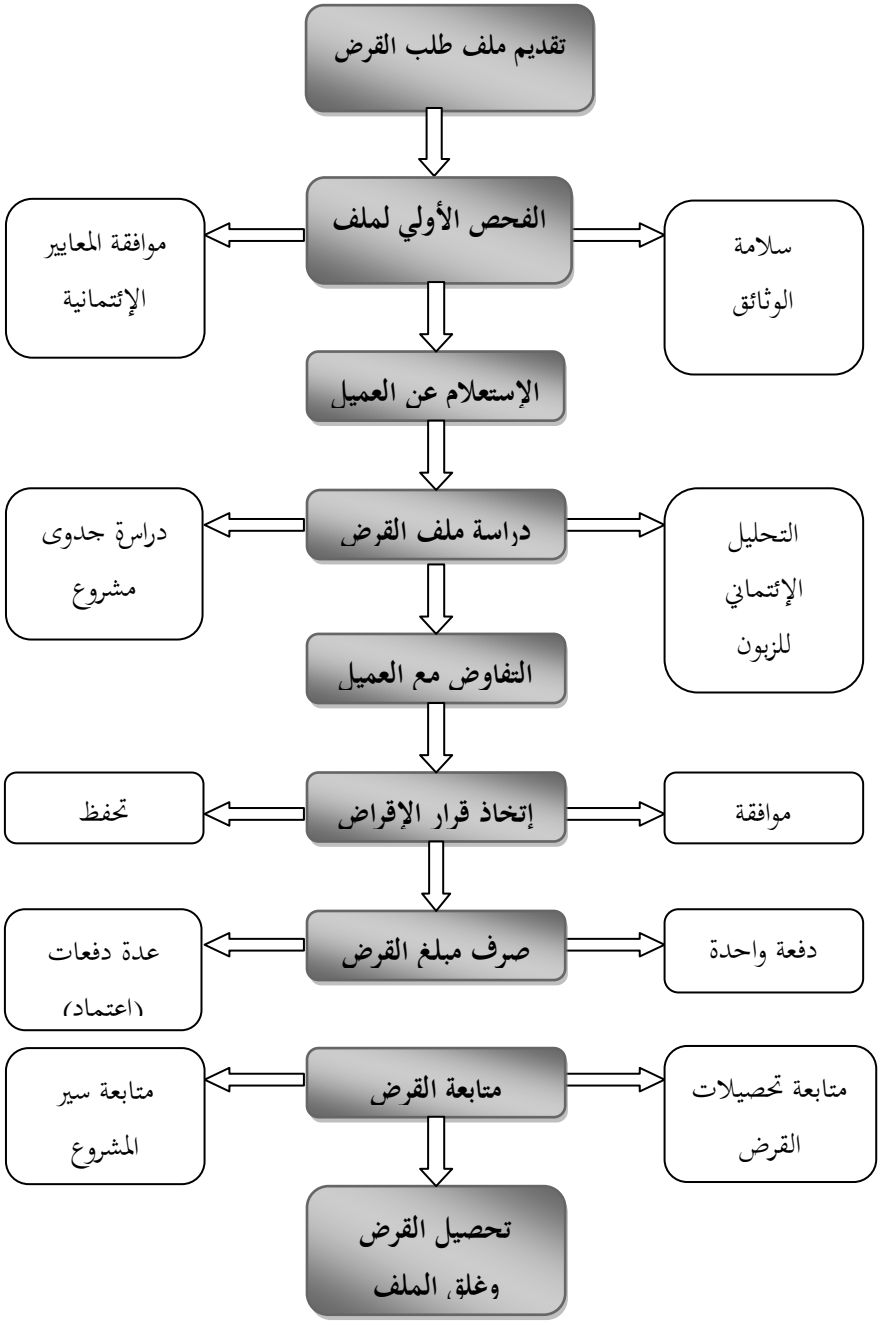
والشكل التالي يلخص إجراءات منح القروض وخطواته:

[1] – قويدر ابتسام، مرجع سابق، ص 37.

[2] – ، نفس المرجع، ص 37.

[3] – رحيم حسين، مرجع سابق، ص263.

شكل رقم (1-2): خطوات منح القروض



المصدر: قويدر ابتسام، مرجع سابق، ص 38.

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان

إن الصناعة المصرفية توصلت إلى العديد من النماذج تستخدم في تحليل الائتماني ومن خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، بل أصبح من الأمور المصرفية المتعارف عليها عند منح الائتمان دراسة وتحليل مجموعة من المعايير لها القدرة في تعطي لإدارة الائتمان تصورا شاملا عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها مع مصادر تلك المخاطر.

وفي ما يلي عرض للنماذج التي تعرضها المراجع العلمية والتي من خلال عملية التحليل الائتماني لها يمكن تحديد دقة القرار الائتماني و الوصول إلى القناعة بدقة القرار المتخذ أو الرفض ذلك القرار وهي:

- نموذج الائتمان المعروف بـ 5Cs.
- نموذج الائتمان المعروف بـ 5Ps.
- نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM .

اولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ5Cs

وهو انه هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدا بالحرف C باللغة الانجليزية، والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عمليه المقترض ويتضمن هذا المعيار ما يلي[1]:

1 -الشخصية Character:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب، والحصول على دعم البنك له وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى.

[1]- حمزة محمود الزبيدي ،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع ساب ، ص148 .

ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمؤسسة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

2 -القدرة Capacity:

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات .ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان . وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى .ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض .فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

3 -رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصرا أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فراس مال العميل يمثل قوته المالية .ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة .حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4 -الضمان Collateral:

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد .وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان .كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل .وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية .إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ القرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

5 -الظروف المحيطة conditions:

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله .ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استرادا أو تصديرا، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، مرحلة النمو، مرحلة الاستقرار أوفي مرحلة الانحدار.

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ 5Ps

والذي يعني بان هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ جميعها بالحرف P باللغة الانجليزية وهي[1]:

1 العميل: Pepole

وهو نفس المعيار الوارد في النموذج السابق يتعلق بشخصية العميل.

2 القدرة على السداد: Payment

وهو نفس المعيار السابق في النموذج السابق ة يتعلق بالقدرة عل السداد

3 الغرض من الائتمان: Purpose

وهي تعني المجالات أو الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقه مع سياسة البنك ومع قدرات و خيرات العميل ومقاوماته الائتمانية إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

4 الحماية: Protectio

ويتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسديد في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الاقتراض أمنة و سليمة وبأقل مخاطر ممكنة.

5 النظرة المستقبلية: Perspective

وهي تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، وبذلك فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد، من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد.

[1]- سارة ركي ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016- 2017، ص ص19-20.

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM

يعتبر هذا النموذج من احدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا النموذج من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد[1]:

1 -التصور: Perspective

يقصد بها الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و الفوائد المتوقع تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان.

2 -القدرة عل السداد: Pepayment

يقصد بها تحديد قدرة الزبون على تسديد مبلغ الائتمان وفوائده خلال الفترة المتفق عليها.

3 -الغاية من الائتمان: Intention

حيث أن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الطلب.

4 -الضمانات: Safeguards

يقدم العميل للبنك ضمانات يضمن بها البنك استرجاع مبلغ الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن أن تكون داخلية التي تعتمد على قوة الوضع المالي للزبون أو خارجية كضمانات عينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان.

5 -الإدارة: Management

تركز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للزبون الذي يشمل الآتي:

أ -**العمليات**: من خلالها يتم التعرف على:

- ✓ أسلوب العميل في إدارة أعماله.
- ✓ تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- ✓ تحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وهل عمله موسميا أو دائما.

ب -**الإدارة**: ذلك من خلال:

- ✓ استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

[1] – شقيري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص:104-105.

- ✓ استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.
- ✓ تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

إن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أ ن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محدد للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بان العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي على درجة المخاطر التي تحيط به.

هناك مجموعة عوامل مرتبطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك وهي:

اولا: العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم[1].

وبصورة عامة فانه يمكن تحديد أهم أركان تقدير المركز الائتماني للمقترض وه و[2]:

- قدرة وكفاءة المؤسسة على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد تتعرض لها ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها، إضافة إلى الرغبة في التسديد.
- القدرة على توليد الدخل أو القابلية الايرادية لدفع الالتزامات المستحقة على القرض.
- طبيعة إنتاج المؤسسة ومستوى التكنولوجيا فيها، وهذه العوامل تؤثر في القابلية الايرادية للمؤسسة.

[1]- عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين، مرجع سابق، ص 197.

[2]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 135-136.

ثانيا: العوامل الخاصة بالبنك:

وتشمل هذه العوامل ما يلي[1]:

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان.
- نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ثالثا: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي[2]:

- الغرض من التسهيل.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

[1]- عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين، مرجع سابق، ص 197.

[2]- عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين، نفس المرجع ، ص 198.

رابعا: الظروف السياسية والاقتصادية العامة:

يتأثر منح الائتمان مع المتغيرات في البيئة السياسية كالاقتصادية العامة، ويقوم البنك بتحديد الأنشطة الاقتصادية الحيوية لمنح الائتمان والتي تتصف بارتفاع ربحيتها بازدياد الطلب عليها، وأيضا تحديد الأنشطة التي يجب التوقف عن الدخول في تمويلها لمخاطرها المرتفعة، مع تحديد السقف الائتماني لكل موقع جغرافي كالذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع البنك وإمكانياته المستقبلية[1].

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مفهوم المخاطر الائتمانية، ثم التطرق إلى صور المخاطر الائتمانية وأساليب التحكم في مخاطر الائتمان.

المطلب الاول: مفهوم المخاطر الائتمانية وخصائصها:

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى العديد من النقاط نذكرها فيما يلي:

اولا: مفهوم المخاطر البنكية:

يمكن تعريف المخاطر بأنها أحد نتائج حالة عدم التأكد والتي تقاس من خلال الانحرافات عن العائد المتوقع والمخاطر في البنك تنشأ نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالعائد وعمليا فإن جميع عمليات البنوك تقريبا يرافقها مستوى معين من عدم التأكد، وكل المخاطر تؤدي لاحتمالات تذبذب العائد وبالتالي تؤثر على أداء البنك[2].

وفي المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته عجز المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقرض وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة والمبالغ الغير المسترجعة، تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القروض[3].

---

[1]- عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر مصرفية والقانونية**، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 40.

[2]- سليمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، دار المناهج، عمان، 2013، ص106 .

[3]- منير إبراهيم الغدي البلد، **الإدارة المالية، مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي للطباعة، ط 4،مصر، 1999، ص 44.

إذن يمكن القول بأن المخاطر البنكية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

ومن المخاطر الرئيسة التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها:

- هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية[1].
- احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها[2].
- احتمال عدم مقدرة العميل المقرض استخدام من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[3].

ثانيا: خصائص المخاطر الائتمانية:

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[4]:

- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر البنكية التي ترتكز على عنصري الخسارة في المستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الائتمان، بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط بتقديم الائتمان فقط، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية بعد إنجاز عقدها، سواء كان المبلغ الائتماني (أصل الائتمان وفوائده)، أو وقت السداد.
- المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها البنك ولا يواجهها العميل، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمان، سواء كان بنكا، مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل.

---

[1] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص174.

[2] – صلاح الدين حسن السيسي ،**قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي (الضمانات المصرفية) الاعتمادات المستندية**، ط 1،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004 ،ص 47.

[3] – ابتهاج مصطفى عبد الرحمان ،**إدارة البنوك التجارية** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، 2000، ص444.

[4] – أبو بكر خوالد، أمال عياري، **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص 05-06.

- للمخاطر الائتمانية بعدين كم المخاطر ونوعيتها، أي حجم المبلغ الممكن خسارته واحتمالية التخلف عن الدفع.

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

بالرغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي[1]:

اولا: المخاطر المتعلقة بالعميل

وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية و وضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

ثالثا: المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب، والضمانات المقدمة و التطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل لمقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات.

[1] – انظر: – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**، مرجع سابق، ص 173.
– احمد غنيم، مرجع سابق، ص 74.

خامسا: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد فيها عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

سادسا: المخاطر المتصلة بالغير

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية عن إرادتهم مثل إفلاس احد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

المطلب الثالث: أساليب التحكم في المخاطر الائتمانية

بعد قيام البنك بعملية تقدير المخاطرة وتحديد مصدرها يسعى جاهدا لتحكم فيها وذلك بإتباع بعض الإجراءات الوقائية، لحماية البنك من تلك المخاطر وتختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوع المخاطر نفسها.

اولا: التحكم في المخاطر الخاصة

لتحكم في المخاطر الخاص يتبع البنك مجموعة من الإجراءات يمكن جمعها فيما يلي[1]:

1 – وضع قيود على تصرفات المقترض: وذلك بوضع شرط في العقد ينص على انه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن أمثلة هذه القيود ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المؤسسة الحصول على قروض إضافية في المستقبل إذا ما أرادت تنفيذ خطة استثمارية جديدة، كما قد يشترط البنك كذلك عدم هبوط ودائع العميل عن حد معين وقد يضيف شرطا أخر ينص على أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق البنك في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة.

[1] – انظر: – منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**،المركز العربي الحديث، اسكندرية، مصر، 2000،ص229.

– محمد صالح الحناوي،السيدة عبد السلام عبد الفتاح، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص276.

– طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص164.

2 – **إدخال طرف ثالث كضامن في الاتفاق:** يمكن للبنك أن يشترط على العميل إحضار طرف ثالث من اجل التوقيع على الاتفاق، كإجراء إضافي لضمان تسديد القرض، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذ ما فشل العميل في سداد القرض وفوائده.

3 – **اقتسام المخاطرة مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بجزء من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات أخرى حيث يمكن للبنك الاتفاق مع بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى للمشاركة في تمويل القرض حيث يقتسمان الربح أو الخسارة وذلك في حالة القروض الضخمة والتي قد تؤثر على البنك بدرجة كبيرة، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض مع بنوك ومنشآت مصرفية أخرى بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض بالوفاء بالتزاماته.

4 – **وضع شروط خاصة لسداد أصل القرض والفوائد:** يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية حسب الأحوال، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصم لقيمة القرض، والغرض من ذلك هو تعجيل حصول البنك على مستحقاته قبل تعرض العميل لظروف غير متوقعة قد تؤثر على مقدرته على السداد . وبالطبع مازال أمام البنك فرصة لتجنب المخاطر كلية وذلك برفض طلب العميل.

5 – **الحصول على ضمان:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي قد يتبين أنه على الرغم من مقدرة العميل على تحقيق الربح ونجاحه في أعماله إلا أن رأس ماله غير متناسب مع نشاطه ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانات مع مبلغ القرض وفي الواقع القروض المصرفية نادرا ما تكون دون ضمان فالأفضل في أي قرض مصرفي ينبغي أن يكون بضمان ، خاصة إذا كان هذا القرض من النوع الطويل أو المتوسط المدى والحجم الكبير أو بالأحرى إذا كان الخطر كبير في حكم وتقدير الصيرفي، وبما أن منح الائتمان لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة وقراءة أرقامها إنما يتمثل أيضا في طلب أشياء ملموسة وذات قيمة كضمان قبل منحه. ونظرا للأهمية الكبرى التي تلعبها الضمانات كأداة لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض لابد على البنك أن يراعي بعض الاعتبارات المهمة في الضمان والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

أ –**قيمة الضمان:** إن أول مشكلة يصطدم بها البنك عندما يقدم على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه هي ما قيمة هذا الضمان ورغم ذلك فإن البنوك تسعى جاهدة من أجل تجنب الخطأ

في تقدير قيمة الضمان نسبة لقيمة القرض الممنوح باعتباره (قيمة الضمان) أمر هام ونسبي في ذات الوقت، فهو أمر هام لأنه يضع البنك في مأمن ضد الأخطار المحتملة، وهو أمر نسبي لأن هذه القيمة من المحتمل أن تعترضها ، بعض التغيرات في المستقبل وهي بحوزة البنك.

ب – **اختيار الضمانات:** كما أن مشكلة أخرى تواجه البنك في قضية الضمانات وتتعلق بالكيفيات المتبعة في اختيار هذه الضمانات وفي الحقيقة لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها في خلق عادات وصيغ لاختيار هذه الضمانات وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط مابين أشكال الضمانات المطلوبة. ومدة القرض الموجهة لتغطية القروض القصيرة الأجل عن تلك الضمانات المطلوبة لتغطية القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

ثانيا: التحكم في المخاطر العامة

وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي[1]:

1 -**التحكم في مخاطر تغير أسعار الفائدة:** تظهر مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة ويمكن التغلب على هذه المخاطر بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض الطويل الأجل الذي يطلبه بقروض قصير الأجل يتحدد لعدة مرات وبسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائدة في السوق عند تجديد العقد.

كما يمكن للبنك أيضا أن يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة أي أنه يتفق مع العميل على سعر فائدة متحرك،حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض بمعدل مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على نوع معين من الودائع أو معدل فائدة على نوع معين من الأوراق المالية فإذا ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بنفس النسبة وتخفيض سعر الفائدة إذا ما انخفضت أسعار الفائدة بالقروض القصيرة الأجل، واستثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيها، وإن كان هذا الأسلوب للتحكم في المخاطر يتوقف على دقة التنبؤات الخاصة في ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة.

[1]– انظر: – محمد صالح الحناوي،السيدة عبد السلام عبد الفتاح،مرجع سابق، ص ص130،.131.
– منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص229.

2 -**التحكم في مخاطر التضخم**: يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد قيمة القرض على دفعات، كما يمكن تجنب جزء من المخاطر إذا وافق العميل على تعويم سعر الفائدة فإذا تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم سوف ترتفع معدلات الفائدة على القرض الأمر الذي يحمي البنك من انخفاض القوة الشرائية للتك الفوائد.

ثالثا: التحكم في المخاطر الناجمة عن البنك

إن البنك بصفته المسؤول الأول عن منح الائتمان لعملائه وهو مطالب بمراعاة مجموعة مؤشرات أساسية تتعلق به والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي[1]:

1 -**تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك**: لكي يمكن للبنك أن يتجنب المخاطر المتعلقة بالجانب الإداري والمحاسبي يجب عليه أن يدعم ويطور أجهزة الرقابة الداخلية حتى يتمكن من اكتشاف الأخطاء في أوانها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تجنبه من الوقوع فيها.

2 -**تطوين العنصر البشري**: ينبغي على البنك تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي لتجنب الأخطار الناتجة عن ارتكاب الأخطاء كما يجب تطوين إطارات قادة على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى ضرورة تكوين العنصر البشري هناك إجراءات أخرى يجب مراعاتها في العمل المصرفي وهي:

- ❖ تجزئة العمل على مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز عملية كاملة في شخص واحد.
- ❖ وضع تنظيم داخلي على نحو يمكن من اكتشاف أي خطأ أو أي تلاعب بطريقة تلقائية.

[1] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص56.

خلاصة:

تضع البنوك سياسة ائتمانية، توضح الخطوات التي ينبغي إتباعها عندما يتقدم العملاء بطلبات اقتراض، وتمكن هذه السياسة من تحديد مستويات القرار أي مجال وحدود الاختصاص في منح القروض والتسهيلات، مجالات الإقراض المسموح بتمويلها، حجم الائتمان الممكن تقديمه للعميل الواحد ولمجموع العملاء ، شروط الإقراض من مستندات مطلوبة، آجال للاستحقاق أو سياسة التسعير بالبنك التجاري.

ولقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مراحل الإقراض الرئيسية، فبعدما يتم تقديم طلب القرض من طرف العميل تقوم إدارة الائتمان بدراسته وتحليله بما يقضي إلى اتخاذ قرار بشأنه سواء كان بالقبول أو الرفض، وتولي إدارة البنك اهتماما خاصا بمتابعة القروض، قصد تحصيل قيمتها لضمان رجوع الأموال إلى أصحابها، وهذا لأن العمل المصرفي محفوف بالمخاطر.

تمهيد:

تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها إدارة الائتمان في البنوك لتقييم حالة العميل المحتمل المالية ومقدرته على توليد الأرباح، لهذا فان إدارة الائتمان تهتم بالتحليل المالي من اجل الوصول إلى نتائج غاية في الأهمية عند تقييم وضع العميل المالي، فنتائج التحليل المالي تسند قرار إدارة الائتمان في منح الائتمان أو رفضه.

إذ أن التحليل المالي يعد وسيلة فعالة لا بديل عنها من اجل الحصول على قرار نهائي يتسم بالدقة سواء بالموافقة أو برفض الطلب، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ قرار منح الائتمان

المبحث الاول: مدخل إلى التحليل المالي

التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب التي تتم من خلال تحويل المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع إلى مؤشرات مالية ذات دلالات تهدف إلى إعطاء إدارة الائتمان نتائج تساعد في اتخاذ قرار بقبول طلب الائتمان أو رفضه.

من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة في الحياة المهنية هو أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية لما تكمن من قدرتها على توفير معلومات هامة ومفيدة كالقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المؤسسة ومنه القدرة على تقييم الأداء والحكم على تسيير إدارة المؤسسة طالبة القرض وقدرتها على تحقيق الإرباح مستقبلا.

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي أهميته وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي أهميته وأهدافه.

اولا: مفهوم التحليل المالي

في الواقع لا يوجد اتفاق عام بين الكتاب والباحثين حول مفهوم محدد للتحليل المالي وهذا ما يعكس وجهة نظر القائم بالتحليل و الدراسة وفقا للأهداف التي يسعى لتحقيقها ومن هذا المنطلق يمكن عرض بعض التعاريف كما يلي:

- هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من قوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرار[1].
- التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات الكمية المدونة بالقوائم المالي إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لاتخاذ القرار[2].

[1]- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص3.
[2]- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 75.

– التحليل المالي عبارة عن مجموعة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقيم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[1].

بعد الإطلاع على هذه التعاريف نستنتج بأن التحليل المالي:

هو عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة وذلك من خلال المعلومات تستخرج من القوائم المالي و المصادر الأخرى التي يتم استخدامها بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي[2]:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

[1]– وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط1، اثراء للنشر، عمان، 2009، ص 13.

[2]– أحمد محمد العداسي ،**التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2011،ص 53.

ثالثا: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي في ما يلي[1]:

1 –**بالنسبة للمؤسسة:** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل.
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء المؤسسة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة.

2 –**بالنسبة المتعاملين في المؤسسة:** حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة من اجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.

[1]– عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص20 -22.

- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة أ وعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي

اولا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي، باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1 –الجهة القائمة بالتحليل: استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى ما يلي[1]:

أ **–التحليل الداخلي:** يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل الإدارة المالية قسم المحاسبة،وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها المختلفة.

ب **–التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية، ومدقق الحسابات الخارجي ....الخ

[1]– وليد ناجي الحيالي ،**التحليل المالي** (من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك–2007) ص 31–32.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالبا ما تعدها المنشآت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشآت المالية.

2 –**الأسس المرتبطة بطبيعة البيانات والمعلومات**: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها[1]:

أ –**مصدر الحصول على البيانات والمعلومات**:حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المؤسسة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعِدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ب –**مدى تدقيق البيانات من عدمه**:يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات تم تدقيقها وبيانات لم يتم تدقيقها، وتعتبر الأولى أكثر دقة من الثانية، وبالتالي تكون نتائج تحليلها التي أكثر دقة كذلك على عكس الثانية.

ت –**مدى نشر البيانات من عدمه**:تُبوب البيانات بنا ء على هذا الأسلوب إلى بيانات منشورة وبيانات غير منشورة .ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلا.

3 –**الأسلوب المتبع في التحليل** :تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية .
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

[1] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، مرجع سابق، ص32.31.

4 –**البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبنا ء عليه، يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ –**التحليل الرأسي:** نطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي له كل عنصر في الميزانية، وذلك في تاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية[1].

ب –**التحليل الأفقي:** هو دراسة النسب المالية للشركة لفترتين مختلفتين لمعرفة التغيرات التي تحدث في الميزانية و يمكن تقييم أداء الشركات من خلال هذه التغيرات و محاولة تحليل و تفسير أسباب هذه التغيرات[2].

5 –**حسب الفترة التي يغطيها التحليل:**يعتمد هذا النوع من التحليل على الزمن أساسا، حيث أنه يتفرع إلى جزئين أساسيين هما[3]:

أ –**التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون رأسيا أو أفقيا، ويمكن منه استخراج المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية قصيرة الأجل ويعتبر هذا النوع من التحليل مهما جدا بالنسبة للمدراء الماليين في تخطيطهم للتمويل قصير الأجل وإدارة الأصول المتداولة وقياس قدرات المنشأة وإنجازاتها في المدى القصير.

كما يعتبر هذا النوع من التحليل مهما بالنسبة إلى أصحاب الديون القصيرة وأهمهم البنوك خاصة عند إقدامها على منح قروض استغلال قصيرة الأجل للمؤسسة المعينة.

ب –**التحليل المالي طويل الأجل:** وهو كسابقه يمكن أن يكون أفقيا أو رأسيا، ويمكن من خلاله أيضا استخراج المركز المالي النسبي للمؤسسة، فهو يغطي فترة زمنية طويلة الأجل ويهتم به المستثمرون في رأس مال المؤسسة وسنداتها والمدراء الماليون في مجال سعيهم لتخطيط التمويل الطويل الأجل أو الأرباح أو إدارة الأموال الثابتة.

---

[1]– مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص305.

[2]– زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط 2 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 270.

[3]– زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 1997، ص11.

كما أن أصحاب الديون طويلة الأجل وعلى رأسهم البنوك يولون اهتماما كبيرا بهذا النوع من التحليل لأنه يعطي بصدق حالة المؤسسة، وبالتالي يوضح أمامهم الرؤية ويساعدهم على اتخاذ القرارات الملائمة فيما يخص منح القروض أو عدمه للمؤسسة موضوع الدراسة.

ثانيا: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل ،وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي[1]:

1 – **تحديد هدف التحليل بدقة** : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2 –**تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي**: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3 – **اختيار أسلوب التحليل المناسب**: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ،و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب

4 – **إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار**: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ،و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5 – **التوصل إلى الاستنتاجات**: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ،في إبداء رأي فني محايد،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

[1] – عباس بن الضب، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 10.

6 -**صياغة التقرير**:التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث:بيانات التحليل المالي،استعمالاته و الأطراف المهتمة به

اولا: بيانات التحليل المالي

تختلف بيانات التحليل المالي باختلاف نوعيتها و مصادرها،فقد تكون بيانات داخلية مشتقة من سجلات المشروع،و قد تكون بيانات خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية للمشروع و للمشاريع الأخرى المماثلة[1]:

1 -**البيانات الداخلية**: هي تلك البيانات التي يتم الحصول عليها مباشرة من المؤسسة و المتمثلة خاصة في الوثائق المحاسبية و نذكر منها:

أ -**الميزانية المحاسبية**: تعتبر الميزانية المحاسبية من أهم الوثائق التي يحتاج إليها المحلل المالي،فهي تعطينا صورة واضحة عن كل الممتلكات(أصول الميزانية)للمؤسسة و ما عليها من الديون(خصوم المؤسسة).

ب -**جدول حسابات النتائج**: إن جدول حسابات النتائج عبارة عن وثيقة محاسبية ثانية للتحليل المالي إذ يحتل أهمية بالغة في تحديد مجاميع أساسية في دراسة نشاط و مردودية المؤسسة حيث أنه تجمع بين مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق نتائج و هذا بمقابلة الأعباء.

ت -**ميزان المراجعة**: يعتبر مرجعا داخليا،يمكن اللجوء إليه ،فهو يبين النقد الحقيقي الخام.

2 -**البيانات الخارجية** :لا تكتفي المؤسسة بالبيانات الداخلية،فهي غير كافية للقيام بالتحليل الشامل لنشاط المؤسسة، وبالتالي اللجوء أو تلجأ إلى بيانات خارجية مستمدة من محيط المؤسسة و هي عبارة عن مؤشرات و معطيات مستخلصة من بيانات مقدمة من طرف المؤسسات أخرى تشترك معها في نفس القطاع أو الموضوع.

[1]- بن رمضان رشيد، **التحليل المالي في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 4.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية[1]:

1 –**التخطيط المالي**:تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة ، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

2 – **تحليل تقييم الأداء** : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى .

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

3 –**التحليل الائتماني**:يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

4 –**التحليل الاستثماري**: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها ، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

[1]– صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 11-12.

5 –**تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.

ثالثا: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة، حيث تسعى كل فئة إلى الحصول على الإجابات المتعلقة بمجموع الأسئلة التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها.

فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة أو الجهة ذات العلاقة، ويمكن تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي وتصنيفها ضمن مجموعات كما يلي:

1 –**الأطراف الداخلية:** تقوم أطراف متعددة من داخل المنشأة بالتحليل المالي لهذه الأخيرة بغرض الحصول على معلومات دقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للمنشأة ومعرفة موقعها من السوق ومحاولة تحسينه أقصى ما يمكن وتنقسم هذه الأطراف بدورها إلى[1]:

أ –**إدارة المؤسسة:** إن إدارة المؤسسة ممثلة بالمدير المالي يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الأخرى المهتمة بالتحليل المالي، ولذلك لإمكانية إطلاعها على معلومات دقيقة غير منشورة لا تستطيع الفئات الأخرى الحصول عليها.

وبالتالي فإن المدير المالي يمكنه التوصل إلى نتائج يعتمد عليها ويوثق في سلامتها بدرجة أكبر من الفئات الأخرى.

ويهدف المدير المالي من وراء قيامه بالتحليل المالي إلى:

- ✓ التأكد من مدى نجاح المؤسسة في مجال تحقيق السيولة.
- ✓ التأكد من مدى نجاح المؤسسة في مجال تحقيق الربحية.

[1]– انظر: – منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل اتخاذ القرار**،ط 2، دار وائل للنشر، عمان،الأردن،2005، ص ص 17–18.
– زياد رمضان،، **أساسيات التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 19.

- ✓ تقييم استثمارات المؤسسة في أصولها المختلفة .
- ✓ تقييم إنجازات المؤسسة في مجال إدارة الخصوم والفائض.
- ✓ تقييم أداء إدارات والأقسام والأفراد وكذا السياسات الإدارية.
- ✓ معرفة مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- ✓ التنبؤ بالمستقبل والتخطيط السليم له فيما يتعلق بالأمور المالية للمؤسسة.
- ✓ المساعدة على القيام بإعداد الميزانيات التقديرية .
- ✓ القيام بالرقابة المالية.

ب – **أصحاب المؤسسة:** يضم هذا الطرف كل من المساهمين وأصحاب المؤسسات الفردية ..الخ، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها بانتظام، ويهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

كما يهتم أصحاب المؤسسة بالقوة الإرادية للمؤسسة، أي قدرتها على تحقيق أرباح في الوقت الحاضر وفي المستقبل وعلى سياسة توزيع الأرباح المتبعة وعلى مدى ثبات هذه الأرباح والتوزيعات وإمكانية نموها وإمكانية نمو المؤسسة نفسها في أعمالها وتأثير ذلك على أرباحها وعلى القيمة السوقية لأسهمها.

2 –الأطراف الخارجية:

وكما أن للتحليل المالي أهمية بالغة للأطراف داخل المؤسسة فإن أهميته بالنسبة لأطراف أخرى خارجية لا تقل شئنا عن سابقاتها، وذلك بمقتضى تعامل تلك الأطراف مع المؤسسة باستمرار وحرصهم على مصالحهم المتعلقة بنشاطها، ويمكن تصنيف هذه الأطراف إلى[1]:

أ –**الدائنون:** قد يكون الدائن بنك أو مؤسسة مالية ويهتم هؤلاء بالتأكد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالقرض والفوائد عندما يحين اجل الاستحقاق، وتختلف وجهة نظر الدائن باختلاف مدة الدين.

في حالة الديون القصيرة الأجل يهتم الدائن بقبض الدين في أجال استحقاقه أكثر من الفوائد إذ يركز المحلل على سيولة الخزينة.

[1] –وليد عمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 41-44.

وفي حالة دين طويل غالبا ما يوجه لشراء الأصول الثابتة لذا يهتم المحلل الائتماني بتحديد رأس المال العامل ودراسة أسلوب التسديد في الماضي ويركز على الأقساط والفوائد.

ب – أطراف أخرى:

- **مصلحة الضرائب:** هو تحديد الضريبة بشكل صحيح وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة لضريبة.
- **دوائر التخطيط والإحصاء:** تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.
- **الغرف التجارية والصناعية:** تهتم بالتحليل المالي من اجل جمع البيانات عن المشاريع القطاع الواحد واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم اعتماد عليها في التحليل.

المبحث الثاني: القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي

إن القوائم الملية تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي، كما تعتبر مدخلات للتحليل المالي، وبالتالي فإن سلامة ودقة نتائج هذا الأخير تتوقف على مدى صحة القياس المحاسبي وملاءمته.

والقوائم المالية أنواع مختلفة كالميزانية وجدول حسراب النتائج...الخ.

المطلب الاول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن عملية الانتقال هذه مهمة جدا، فهي تهدف إلى تحديد مستوى النشاط الفعلي للمؤسسة واكتشاف أسباب النجاح وكذا العراقيل المؤثرة سلبا على مردوديتها.

اولا: الميزانية المحاسبية

1 –تعريف الميزانية المحاسبية

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء أن كانت ربح أو خسارة[1].

ويمكن أيضا تعريفها على أنها جدول يحتوي على خانتين يكون متساويا فيما بينهما لأن الأصول تعتبر في حقيقتها عن استخدامات للموارد التي تظهر في الميزانية على شكل خصوم وهذا ما يبرر ضرورة التساوي بينهما[2].

2 –عناصر الميزانية المحاسبية

تتكون الميزانية المحاسبية من جانبين جانب يمثل موارد المؤسسة (الخصوم)،وجانب يمثل استعمالات المؤسسة (الأصول)، ويتم ترتيب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن، وتترتب الأصول حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة.

[1] – مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص17.

[2] -albert douillet,**l'analyse financiére pratique** ,chotard et associes. editeurs,paris,france,p28

أ –**عناصر الأصول**: وهو مورد تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية[1].

- **الأصول غير الجارية**: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة وكل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد وتشمل[2]:
  - القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
  - القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
  - القيم الثابتة الجارية.
  - الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.
  - أصول ضريبية مؤجلة.
- **الأصول الجارية**: هي أصول تتَّرقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي وتشمل:
  - المخزونات والحسابات الجارية.
  - الزبائن ومدينون آخرون.
  - مدينون آخرون.
  - حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

[1]– محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص20.

[2]– انظر:– لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص172 .

– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ج1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2008 ص77.

– محمد بن عمر، مرجع نفسه ، ص 20.

– شعيب شنوف، مرجع نفسه ، ص 77.

ب -عناصر الخصوم :تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتضم الخصوم العناصر التالية[1]:

- **الأموال الخاصة**: وتتمثل في:
  - رأس المال المطلوب ورأس المال غير المطلوب.
  - الاحتياطات وفرق إعادة التقييم.
  - الأموال الخاصة، محولة جديدة.
  - نتيجة الدورة.
- **الخصوم غير الجارية (غير متداولة)**:
  - قروض وديون مالية.
  - التزام ضريبي مؤجل.
  - خصوم أخرى غير متداولة.
  - مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.
- **الخصوم الجارية (المتداولة)**:
  - الموردون والحسابات الملحقة.
  - ضرائب.
  - ديون ودائنون آخرون.
  - حسابات الخزينة

[1] انظر : - محمد بن عمر، مرجع سابق ، ص ص:21.
- شعيب شنوف، مرجع سابق ، ص ص: 77-78.

ثانيا: التعديلات المالية للأصول والخصوم

1 –تعديل عناصر الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة و العناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية وحسب هذا المبدأ فإن الأصول تتحول إلى قسمين أساسين[1]:

أ –**الأصول الثابتة:** هي العناصر التي تستعملها المؤسسة و تبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة وتحتوي على قسمين:

- **القيم الثابتة:** وتضم القيم المعنوية و الاستثمارات.
- **القيم الثابتة:** الأخرى:و تشمل ما يلي:

- **مخزون العمل:** هو ذلك المخزون الأدنى الذي يصنعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار.
- **سندات المساهمة:** تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس المال مؤسسات أخرى و بالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة و لهذا تضم إلى القيم الثابتة.
- **الكفالات المدفوعة:** وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان، فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك، كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة.

وهناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة ولذلك تضم إلى القيم الثابتة مثل التسبيقات، أقساط على الاستثمارات ،وأوراق مالية تحت التحصيل...الخ.

ومن كل ما سبق:

الأصول الثابتة= القيم الثابتة + القيم الثابتة الأخرى

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي** ، دار المحمدية العامة، ج 1 ، الجزائر ، 2004 ،ص2 .

أ –**الأصول المتداولة**: وتظم العناصر التالية:

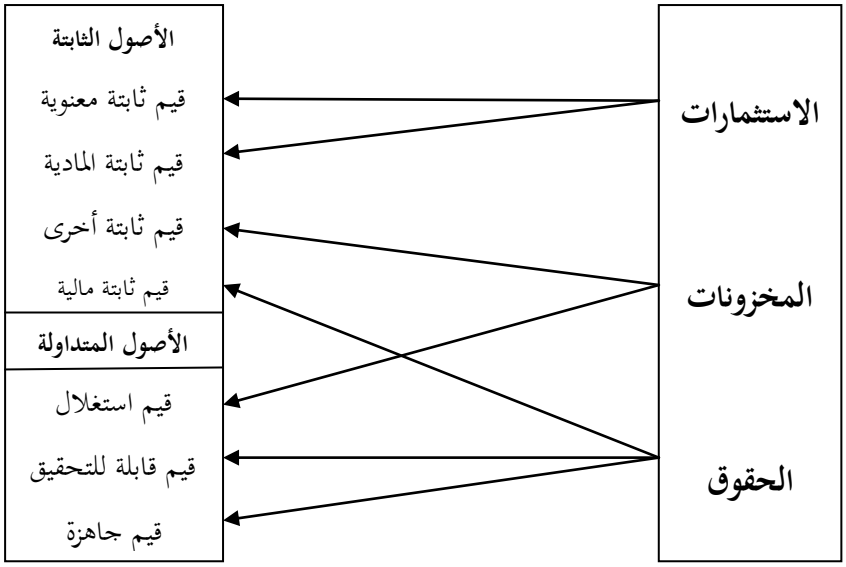
- **قيم الاستغلال**: وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.
- **القيم القابلة للتحقيق**:وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير وتضم العناصر التالية:
  - العملاء ماعدا المشكوك في تحصيلها.
  - سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في الأجل القصير و لا يمكن خصمها.
  - أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير ة الغير قابلة للخصم.
  - كل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.
- **القيم الجاهزة** :وتضمن ما يلي:
  - أرصدة المؤسسة في البنوك و الحسابات البريدية.
  - أرصدة الصندوق.
  - أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة.
  - سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

و مما سبق:

الأصول المتداولة= قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة

ولتبسيط ما تم التطرق إليه يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

شكل رقم(2–1): يبين عملية الانتقال من أصول الميزانية المحاسبية إلى أصول الميزانية المالية



المصدر: بن رمضان رشيد، مرجع سابق، ص79.

2 – تعديل عناصر الخصوم:

ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية ونميز مجموعتين هما[1]:

أ –**الأموال الدائمة:** ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق فنجد الجزء الأول و هو مجموعة العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة أي رأسمالها الخاص بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج رهن التخصيص و المؤونات غير المبررة بعد طرح نسبة الضريبة منها.

أما الجزء الثاني فهو مجموع الديون الطويلة أو المتوسطة المدى و حسابات الشركات للمدى الطويل و ديون الاستثمار و الديون المالية...الخ.

[1]– انظر: – اوراغ حولة، **مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 30.
– ناصر دادي عدون، مرجع سابق ،ص ص33 –32.

ب –**الديون قصيرة الأجل**: تشمل مجموع الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة وتشمل الموردين الضرائب الواجبة الدفع، التسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء،حسابات الشركاء قصيرة المدى.

بالإضافة إلى الخصوم السابقة هناك:

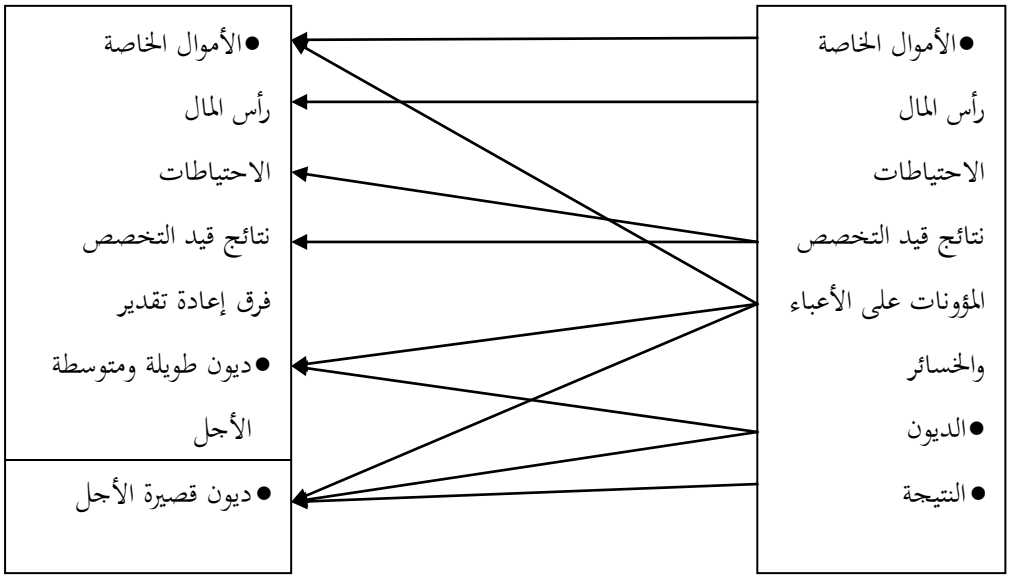
- **المؤونات على الأعباء و الخسائر**: وهي الأعباء حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعه احتمالي، ففي نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

- **الخسائر التي وقعت فعلا**:إذا حققت الخسائر ،فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة و بالتالي سوف تدفع قيمة الخسائر ،فتعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.
- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا**: أو بعد مدى طويل، فتدفع المؤسسة مبلغ أو قيمة هذه الخسائر فتعتبر دين على المؤسسة طويلة الأجل.
- **حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة**: فمقدار المؤونة المخصص لها يصبح غير مبرر،أو بدون هدف و يتم اعتباره ربحا إجماليا ،و تفرض عليه ضريبة تدفع أخر سنة في مدة أقصاها شهور معينة ،و السنة المتبقية بعد الضريبة سوف تضم إلى النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات.

- **النتيجة السنوية**: بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الإرباح ،فان مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر ،فيعتبر دين قصيرة الأجل ،أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة ،و يخضع للسياسية المتبعة من طرف مسيرها ،فيها تخص النتائج ،و يمكن توزيعها إلى ما يلي:
  - جزء يوزع على العمال أو الشركاء و يرتفع و ينخفض حسب سياسة المؤسسة.
  - الجزء الباقي غير موزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص، و قد يخفض مباشرة إلى الاحتياطات.

والشكل الموالي يبين الكيفية التي يتم بها تعديل عناصر الخصوم.

شكل رقم(2-2):يبين عملية الانتقال من خصوم الميزانية المحاسبية إلى خصوم الميزانية المالية



المصدر: بن رمضان رشيد، مرجع سابق، ص79.

ثالثا:الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة

1 –الميزانية المالية المفصلة

جدول رقم(2–1): الميزانية المالية المفصلة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة			
قيم ثابتة أخرى :		د.ط.م.أ :	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة :		د.ق.أ :	
قيم الاستغلال :			
بضائع			
مواد و لوازم			
منتجات (تامة و 1/2 تامة)			
قيم قابلة للتحقيق :			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق قبض			
القيم الجاهزة :			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د.ق.أ	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سابق ، ص37

2 –الميزانية المالية المختصرة:

رغم اعتبار الميزانية المالية صورة حقيقية للمؤسسة ورغم ما تتيحه للمحل المالي من معطيات إلا أنها تمثل من خلال العناصر المفصلة داخلها معلومات خام يصعب التعامل معه إلى حد ما، لذلك وجب علينا تبسيط هذه الميزانية وبلورتها حتى يصبح بالإمكان إجراء دراسة مالية تحليلية بسيطة وواضحة ومفيدة، وهذا الأمر لا يأتي إلا بعد تغيير صورة الميزانية المالية من مفصلة إلى مختصرة.

أ –تعريفها:

هي جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم، ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة ومبدأ سنوية الخصم، وترتيب الخصم حسب تاريخ الاستحقاق المتناقص ومبدأ سنوية الخصم. إن الميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية، بمعنى الأقل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق لسنة يصنف ضد الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عنصر من عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة، وعملية التجميع هذه قد تقودنا إلى إيجاد أشكال مختلفة للميزانية المالية المختصرة.ومن بين هذه الأشكال نجد ما يلي[1]:

جدول رقم(2–2): يبين الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
– الأصول الثابتة		**–الأموال الدائمة**	
القيم الثابتة		أموال خاصة	
القيم الثابتة الأخرى		الديون طويلة الأجل	
–الأصول المتداولة		**–الديون قصيرة الأجل**	
قيم الاستغلال			
القيم القابلة للتحقيق			
القيم الجاهزة			
المجموع		**المجموع**	

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سابق ، ص39.

[1]– بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومه، الجزائر، 2001 ، ص99

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

من خلال ما سبق فقد أصبحت الميزانية المالية الآن جاهزة للدراسة المالية وقابلة لإعطاء مؤشرات ونسب يمكن الاعتماد عليها لتفسير الحالة المالية للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس فإن دراستنا المالية سوف ترتكز على كل من:

اولا: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

إن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي الذي تتمتع به المؤسسة والذي من خلاله يمكن الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها.

1 –رأس المال العامل:

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستعمل لتمويل الأصول المتداولة، والمتعارف عليه هو أن التوازن المالي ينشأ عن تمويل الموارد الدائمة لكل الاستخدامات الدائمة، أما ذلك الجزء (رأس المال العامل) فيعبر عن هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

ويعطي البنك أهمية بالغة بالنسبة لرأس المال العامل لتعبيره عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخير فيما يخص تحصيل الحقوق[1].

ويتم حساب قيمة رأس المال العامل بطريقتين[2]:

أ –**حسابه من أعلى الميزانية:** تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية المالية المختصرة وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

[1]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص147.

[2]– رابح حمودي، **تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية**، دار المعرفة، الجزائر، 2000 ، ص70.

ب – حسابه من أسفل الميزانية: هو ذلك الفرق الحاصل عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الأصول المتداولة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة

ويمكن أن نميز ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي[1]:

- **من أعلى الميزانية**

- **رأس المال العامل موجب:** ففي هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة.
- **رأس المال العامل سالب** :في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، مم يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- **رأس المال العامل معدوم** :هي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والإستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

- **من أسفل الميزانية:**

- **رأس المال العامل موجب** :أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- **رأس المال العامل معدوم** :في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.
- **رأس المال العامل سالب:** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

[1]– إلياس بن ساسي،يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007 ص67-70.

ولرأس المال العامل ثلاثة أنواع[1]:

- **رأس المال العامل الخاص:** يعتبر جزء من الأموال الخاصة التي تمول الأموال المتداولة وهذا لا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمويل جزء من الأصول المتداولة.

تحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص= الأموال الخاصة- أصول ثابتة

- **رأس المال العامل الإجمالي:** يعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموع الأصول والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة .

و حسابه يكون وفق العلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة

- **رأس مال العامل الخارجي** : هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الإجمالي أو الأصول المتداولة .

و حسابه يكون وفق العلاقات التالية:

رأس مال العامل الخارجي=رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص
رأس مال العامل الخارجي= مجموع الخصوم- الأموال الخاصة
رأس مال العامل الخارجي= الديون طويلة الأجل+ ديون قصيرة الأجل

[1] – سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2012 ،ص 60.

2 – احتياجات رأس مال العامل

ويعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية) ويحسب بالديون قصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة التالية [1]:

احتياجات رأس مال العامل = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة)– (مجموع ديون قصيرة الأجل + سلفات مصرفية)

احتياجات رأس مال العامل=(مجموع الأصول المتداولة– القيم الجاهزة)– (ديون قصيرة الأجل– السلفات المصرفية)

فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فيعبر هذا عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، أما إذا كان هذا الفرق سالب فان المؤسسة لا تحتاج لرأس مال عامل بل هذه القيمة سالبة.

3 –الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة أن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال ، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع ، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية[2] :

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة =رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية.

[1] – سليمان ناصر، مرجع سابق ، ص61.

[2] – لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص65.

الحالات الممكنة للخزينة[1]:

- **الخزينة الصفرية:** تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل.
- **الخزينة الموجبة:** تكون الموارد الدائمة اكتر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة.
- **الخزينة السالبة:**يكون رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط.

ثانيا: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تتاح أمام إدارة الائتمان و المحلل الائتماني أعداد كبيرة من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان و تقييم مركزه المالي و النقدي، ومن أهم النسب المالية التي تعمد عليها إدارة الائتمان هي[2]:

1 –نسب السيولة

تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير وتنقسم هذه النسب إلى نسب فرعية، وهذا ما يظهره الجدول رقم (**2–3**):

جدول رقم(2–3): طريقة حساب نسب السيولة

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	قياس مدى كفاية مجموع الأصول المتداولة للوفاء بالديون قصيرة الأجل.
نسبة السيولة المختصرة	الاصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع أي أصل من الأصول التي يصعب بيعها ودون التعرض لخسارة.
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	قياس درجة كفاية أكثر الأصول سيولة وهي النقدية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل.

المصدر: خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 84-85.

[1] – لزعر سامي، مرجع سابق، ص ص 66-67.

[2] – محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 171- 172.

2 –نسب النشاط:

تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على إدارة أصولها، وتنقسم هذه النسب حسب ما يوضحه الجدول رقم (**2–4**):

جدول رقم(2–4): طريقة حساب نسب النشاط

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
معدل دوران المخزون	المشتريات السنوية / متوسط المخزون من البضائع	يبين عدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.
معدل دوران الزبائن	رقم الاعمال السنوي / الزبائن + اوراق القبض	يبين العدد المتوسط للتحصيلات قيم المبيعات.
معدل دوران الزبائن		يبين العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سابق ، ص ص 49-51.

3 –نسب الربحية

تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، حيث يوضح الجدول رقم (05)، الأتي طريقة حساب نسب المردودية.

جدول رقم(2–5): طريقة حساب نسب المردودية

أنواع النسب	طريقة الحساب	الهدف
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	تبين لنا هذه النسبة ربحية رؤوس الأموال.
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد.

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سابق ، ص ص 49-51.

4 –مجموعة نسب المديونية

تولي البنوك اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب وذلك لأنها تسمح بقياس مديونية المؤسسة على المدى الطويل و أهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة، كما تسمح بإعطاء مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة و تبين قدرتها على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل و الممثلة أساسا في القروض المصرفية الطويلة الأجل و السندات ، و تفضل البنوك أن لا تتجاوز نسب المديونية حدودا معينة لأنها في حالة حدوث ذلك يزداد احتمال تخلف المؤسسة عن دفع الفوائد و أقساط القروض كما أن تغطية حقوق الملكية لهذه القروض سوف ينخفض عن المستوى المقبول فمثل هذه التغطية مهمة من وجهة نظر البنك وذلك لأن أموال الملكية تمثل هامش أمان للبنوك و مختلف الدائنين في حالة تعرض المؤسسة لمصاعب مالية.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين هما[1]:

- ❖ المجموعة الأولى: وتركز على العلاقة بين الديون من جهة و الموجودات وحقوق الملكية من جهة أخرى و تسمى بنسب المديونية أو الرفع المالي
- ❖ المجموعة الثانية : وتركز على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها ومواجهة الالتزامات المرتبطة بهذه الديون من أقساط و فوائد وتسمى بنسب التغطية.

1 –نسب الرفع المالي أو المديونية : و تتمثل اهم هذه النسب فيما يلي:

أ –نسبة المديونية (الاقتراض) : و تحسب وفقا للمعادلة التالية

نسبة المديونية =مجموع الديون/ مجموع الأصول

إن هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية في هيكلها التمويلي فهي تقيس نسبة الأصول الممولة بالقروض، وتعتبر نسبة (0.4) عادلة في معظم الصناعات، و ارتفاع نسبة المديونية عن هذا الحد قد يؤدي إلى إحجام البنك عن إقراض المؤسسة .

[1] – قويدر ابتسام، مرجع سابق، ص 96.

ب –نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة: و تحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة = ديون طويلة الأجل / الأصول

و تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون في تمويل اه تلاك الأصول الثابتة ، والحصول على نسبة عالية يعني أن مساهمة الديون في اه تلاك الأصول الثابتة مرتفعة وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأنها يفترض أن تكون المساهمة الكبرى في اه تلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية وبذلك فإن تحقيق المؤسسة لمؤشر منخفض لهذه النسبة يشجع البنك على منحها القروض حيث تكون الأصول الثابتة الممولة داخليا من قبل المؤسسة ضمانا جيدا لهذه القروض.

ج –نسبة الديون إلى حقوق الملكية

وتحسب هذه النسبة وفقا للصيغة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون/ مجموع حقوق الملكية الثابتة

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، وكلما كانت مساهمة الملاك أكبر كلما زاد اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها و بالتالي فانخفاض نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يدل على انخفاض اعتماد المؤسسة على الديون كمصدر من مصادر التمويل وانخفاض المخاطر التي قد يتعرض لهذه كل من الدائنين و المساهمين وفي هذه الحالة لن تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية أو الاقتراض من البنك.

2 –نسب التغطية : و تتمثل أهم هذه النسب فيما يلي:

- **نسبة تغطية الفوائد** : و تحسب وفقا للعلاقة التالية

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفائدة و الضرائب / الفوائد السنوية المدفوعة

وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون ، بمعنى أنها تقيس عدد مرات تغطية فوائد الديون من الأرباح التي تحققها المؤسسة ، و لا شك أن معرفة هذه النسبة أمرا مهما من قبل إدارة الائتمان لأن عدم قدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية يمكن أن يؤدي إلى إفلاسها.

ويلاحظ أن النسبة تضمنت الأرباح قبل الضرائب و ذلك لأن الضرائب تفرض على الدخل بعد اقتطاع الفوائد وبالتالي فإن قدرة المؤسسة على سداد الفوائد الجارية لا يتأثر بالضرائب.

المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج

يعتبر جدول حساب النتائج ثاني وأهم القوائم المالية التي يطلبها البنك لتحليلها ودراستها بغرض استخراج مختلف العلاقات والمؤشرات واستعمالها كأسس لاتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

وعلى هذا الأساس فإننا سوف نتطرق إلى مضمون هذا المطلب بإظهار الشكل القانوني لجدول حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي.

ومن خلاله شرح وبيان مؤشر المردودية وعرض مختلف أقسامه، والمتمثلة في:

- طاقة التمويل
- التمويل الذاتي

أولا: الشكل العام لجدول حساب النتائج

جدول رقم(2-6): جدول حساب النتائج

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنوجات المصنعة . الإنتاج المثبت . إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.			
2-استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
3-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الاخرى الأعباء الماليات الاخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
4-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
5-النتيجة المالية			
6-النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
7-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات العناصر غير العادية – الأعباء			
8-النتيجة غير العادية			
9-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 5مارس سنة 2009، ص31.

ثانيا: تحليل مؤشر المردودية

1 –طاقة التمويل الذاتي(CAF)

هو التدفق النقدي الإجمالي الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، حيث تقيس قدرة المؤسسة على ضمان السيولة النقدية لتمويل استغلالها، وتمويل نموها الاستراتيجي، وتسديد ديونها اتجاه الدائنين، وتوزيع عوائد الأسهم على المساهمين[1].

كما يعتمد جل المقرضين وخاصة البنوك حساب هذا المؤشر ودراسة تغيراته عبر الزمن لقياس مدى فاعلية المشروع ومدى قدرة موارده المالية على إعادة تمويله.

وتتم عملية حساب هذا المؤشر كما يلي:

أ –انطلاقا من النتيجة الصافية:

حيث يتم استنتاج قيمة طاقة التمويل الذاتي من خلال الجمع بين كل من قيمة النتيجة الصافية ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات، تحسب كما يلي[2]:

طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

ب –انطلاقا من الفائض النقدي للاستغلال(EBE):

يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الإستغلالية فقط، دون إدراج الجانب المالي (المنتوجات والتكاليف المالية) والاستثمارية (الاهتلاكات)والتجارية (مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها)، كما يعتبر مؤشر للمردودية الاقتصادية، كما يلي[3]:

طاقة التمويل الذاتي = الفائض النقدي للاستغلال – التكاليف المالية – الضرائب على الأرباح

[1]- Cyrille Mandou,Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures,** De Boeck, Bruxelles, 2008, P 168.

[2]-Khemissi Chiha, **Gestion et stratégie financière, 1ere édition,** Houma, Alger, 2005, P 51.

[3]- Cyrille Mandou,Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures,** De Boeck, Bruxelles, 2008, P 170.

2 –التمويل الذاتي

يعرف بأنه المتبقي من قدرة التمويل الذاتي بعد دفع العوائد للمساهمين في المؤسسة، والتخصيصات الأخرى فهو طريقة لتمويل نشاط المؤسسة باستعمال الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الناتجة عن الأرباح والادخارات السابقة المترائمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية.

ويتم حساب قيمة التمويل الذاتي وفقا للعلاقة التالية[1]:

التمويل الذاتي = طاقة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

وغالبا ما تكون الأرباح الموزعة معدومة وخاصة بالنسبة للمشاريع حديثة النشأة وذلك راجع لكون هدفها الأساسي هو النمو، التوسع والبقاء في السوق ومحاولة زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته... الخ.

كما أن ذلك يعبر عن حسن نية المستثمر في توسيع نشاطه وزيادة حجم ونوع معاملاته مع البنك مما يجعل منه محل ثقة أكبر.

[1] -Fabienne Guerra**, Comptabilité managériale : l'utilisation du système d'information comptable**, De Boeck, Bruxelles, 2004, P 154.

المبحث الثالث:التحليل المالي وعملية اتخاذ قرار منح الائتمان

إن للتحليل المالي علاقة قوية باتخاذ القرار ولهذا حظي اتخاذ القرار باهتمامات استثنائية في المجالات المختلفة للإدارة لأنه يسهم بشكل أساسي في تمكين المؤسسات المالية من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفعالية لاسيما انه يعتمد على المستقبل، وتعتمد كفاءة متخذ القرار على اختيار القرار الناجح إزاء المواقف المختلفة وعليه سنتناول في هذا المبحث إلى تعريف عملية اتخاذ القرار وخصائص عملية اتخاذ القرار ودور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان.

المطلب الاول: تعريف عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرار التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالآتي:

- هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة[1].
- اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستضيفة للنتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة[2].
- عملية اتخاذ القرار تعرف أنها إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها[3].

ومنه فان القرار هو ذلك التصرف المنطقي الذي يمكن المحلل المالي من اختيار بديل واحد من بين العديد من البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، أو تجنبا للمخاطرة.

[1]- محمد بن عمر، مرجع سابق ، ص 38.

[2]- خليل محمد الحسن الشماع، **مبادئ الادارة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص25.

[3]- علي الشرقاوي، **العملية الإدارية وظائف المديرين**، دار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 128.

المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرار

هناك عدة خصائص تتميز بها عملية اتخاذ القرارات وتتمثل كما يلي[1]:

- تمتد عملية اتخاذ القرار من الماضي إلى المستقبل وكذلك كون أن القرار الإداري هو امتداد للقرارات التي سبق اتخاذها كما أنها امتداد للمستقبل من حيث أن نتائج القرارات تكون في المستقبل.
- أنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية.
- إن عملية اتخاذ القرار هي إحدى خطوات عملية صناعة القرار إذ تسبقها كثيرا من الخطوات التمهيدية التي تشكل أساس القرار الرشيد وتبدأ الحاجة إلى القرار عند مواجهة الفرد لمشكلة ما، ويتطلب الخروج من هذا الوضع اختيار مسار سلوكي يتم من خلاله تحقيق أهداف معينة، وهذا ما يسمى الإحساس بالحاجة إلى اتخاذ القرار.
- إن عملية اتخاذ القرار عملية عقلية تكون أحيانا عميقة التحليل، معقدة، مركبة وخاصة عندما يكون القرار هاما إذ تتضمن تحليل المشكلة واستكشاف جوانبها والوصول إلى أهداف يسعى الفرد إلى تحقيقها.
- إن عملية اتخاذ القرار ذات طبيعة تطورية متغيرة ويظهر ذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على المشكلة التي تواجه الفرد.
- تتطلب عملية اتخاذ القرار جهدا جماعيا لإنجازها.
- تتطلب عملية اتخاذ القرار آراء مشتركة بين جميع الموجودين في المؤسسة، وهذا ما يجعل القرارات أكثر فاعلية.

[1] وسيلة توات، **اثر ادارة المعرفة على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2016-2017، ص 59 .

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان البنكي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار، ومن بين هذه المؤشرات[1]:

- الحكم على قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة حاليا.
- الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها من حيث السيولة مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك من خلال مؤشرات تفيد في تقييم الأداء والحكم على أداء الإدارة الحالي.
- الحكم على درجة استخدام أصول المشروع الاستخدام الأمثل وكذلك استخدام مصادر التمويل على أحسن وجه من قبل الإدارة.

لذلك يتضح لنا الدور الهام والفعال الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فلولا هذا التحليل لما كان للقوائم المالية المقدمة من المقترض أهمية تذكر للبنك، ولما كان باستطاعته تقييم مقدرة هذا المقترض على سداد التزاماته في الوقت المناسب.

[1] – محمد الشريف حليمة، **إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2012-2013، ص 42 .

خلاصة :

على ضوء ما تم تقديمه من معلومات في هذا الفصل، الذي عرضنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وعملية اتخاذ القرار توصلنا إلى ما يلي:

- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسة.
- للتحليل المالي مقومات نذكر منها المصداقية في المعلومات المالية وإتباع منهجية علمية أي سلوك المحلل يجب أن يتناسب و أهداف التحليل.
- تعددت استخدامات التحليل المالي منها الاستشارية، إدارية، منح الائتمان.
- هناك العديد من الأطراف المستفيدة من التحليل المالي من بينها المساهمون، البنوك، الدولة...
- عملية اتخاذ القرار تبدو سهلة و بسيطة من أول وهلة لكن مهام تقصي الحقائق والتحليل.

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على دراسة ملف طلب قرض بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية، لإبراز وتوضيح كافة الجوانب المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي في البنك.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال للمؤسسة قيد الدراسة

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث سنتطرق من خلاله إلى نشأته وأهم الوظائف التي يمارسها البنك بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة ووظائف القرض الشعبي الجزائري

منذ تأميم الجزائر للبنوك الأجنبية سنة 1967 ظهرت بنوك تجارية تابعة للدولة من بين هذه البنوك التي ظهرت القرض الشعبي الجزائري.

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967 وهو ثاني بنك تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي[1]:

- البنك الجزائري المصري في سنة 1968.
- الشركة المرسيلية للبنوك سنة 1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك سنة 1971 البنك المختلط ميسر بعد تأميمها.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع البنكي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 وتحول إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات زبائنه، كما عرف التحولات الآتية[2]:

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية (مؤسسة ذات أسهم) يحكمها القانون التجاري منذ 22/02/1989 حيث قدر رأس ماله الإجمالي 800 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية واحد مليون دينار جزائري.

[1] – حياة النجار، **إدارة المخاطر الصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، الجزائر، 2004، ص 242.

[2] – طاهر لطرش، مرجع سابق، ص189.

- تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.
- يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.
- يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة وعلى رأسها الرئيس المدير العام.

بالإضافة إلى ذلك فإن القرض الشعبي الجزائري يقع مقره الرئيسي ب ـ 02 نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ويضم 15 مديرية جهوية و 134 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات هي: مجموعة الشرق، مجموعة الغرب وتغطي هذه الوكالات 144 ولاية من الوطن، ويحتل القرض الشعبي الجزائري المرتبة الخامسة حسب عدد الوكالات وحصيلة مواردها مع العلم أن القرض الشعبي الجزائري قد بلغ رأس ماله عند تأسيسه 15 مليون دينار جزائري.

ثانيا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف أهمها[1]:

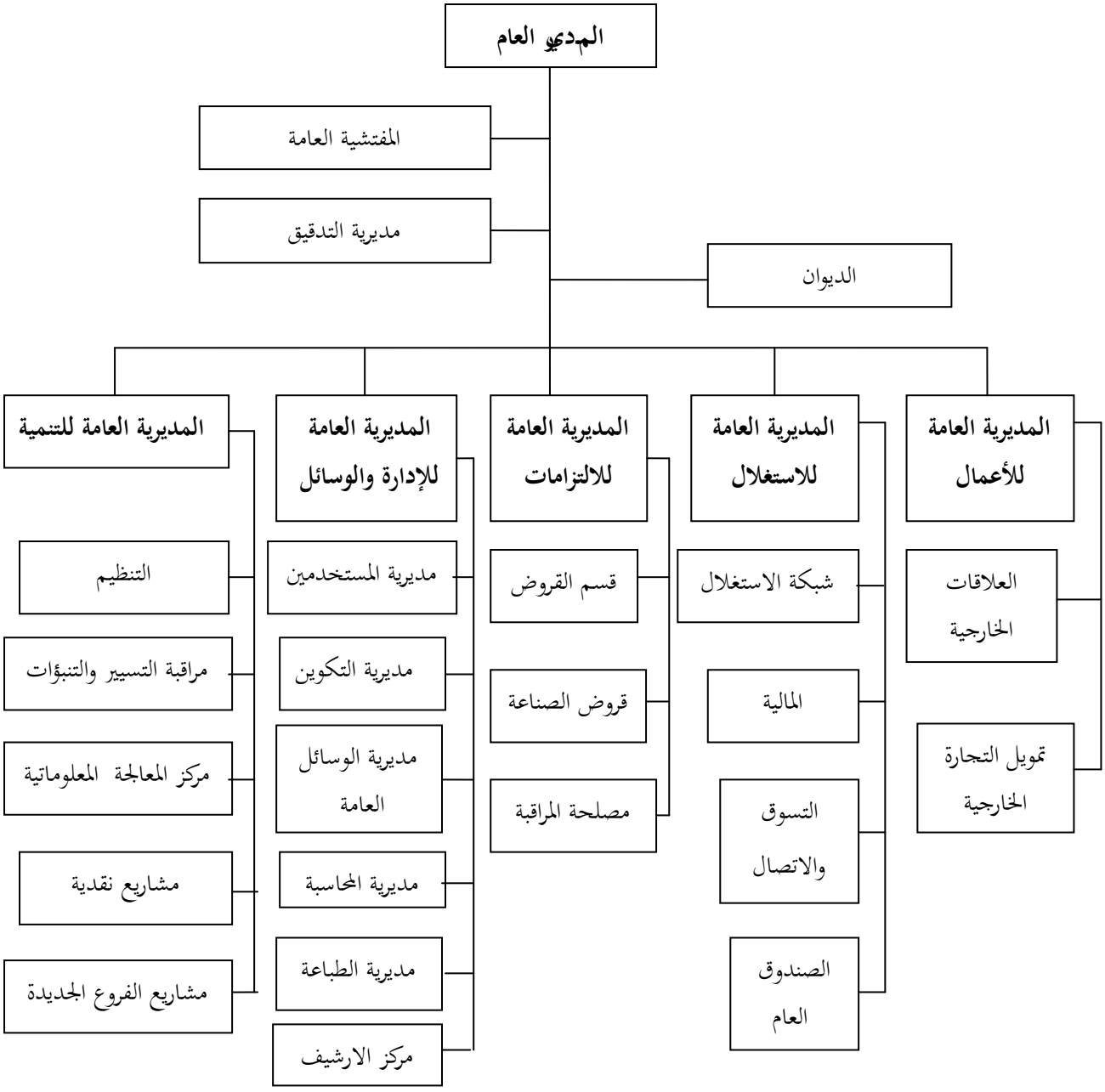
- القيام بجميع العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة وإقراض المؤسسات الصغير والمتوسطة، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.
- دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد، وتقديم قروض.
- لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وأيضا تمويل مشتريات الدولة والولاية، والبلدية والشركات الوطنية.
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

[1] – شاكر القزويني، **محضرات اقتصاد البنوك**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 60.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك لقرض الشعبي الجزائري

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

الشكل رقم(3-1):الهيكل التنظيمي لبنك لقرض الشعبي الجزائري



المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري

يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري ثلاث أنواع من القروض والتي يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

اولا: قروض الاستغلال

وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة التي يمنحها البنك لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، وتنقسم قروض الاستغلال إلى نوعين رئيسيين هما :

1- قروض الصندوق: وهي قروض يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة وذلك لتسوية توازنها المالي، وتتمثل قروض الصندوق فيما يلي:

أ -**القروض الموسمية**: عبارة عن قروض يمنحها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت.

ب -**تسبيقات على البضائع**: هي عبارة عن قروض يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل في البضائع.

ج -**تسبيقات على الفاتورة**: عبارة عن قروض يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري لعملائه لمواجهة الحاجة إلى السيولة مقابل ضمان تسديد الفاتورة في وقت لاحق،

د -**تسبيقات على الصفقات العمومية** : تمنح هذه التسبيقات للمقاولين وأصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي.

هـ -**الخصم التجاري**: يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم تطبق على المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق.

[1] معلومات من القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية.

2- قروض بالإمضاء: في هذا النوع من القروض لا يقوم البنك بمنح قروض فعلية وإنما يتمثل في الضمان الذي يمنحه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على القروض من جهة أخرى، وتشمل القروض بالإمضاء الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري ما يلي :

أ -**الكفالة:** وهي عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بتسديد الديون الناشئة عن العميل في حالة عدم قدرته على الوفاء بها.

ب -**الضمان الاحتياطي:** وهو عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن شكل من أشكال الكفالة إلى أنه يتعلق بالأوراق التجارية.

ثانيا: قروض الإستثمار:

وهي قروض يمنحها البنك لغرض تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات وتدعيم طاقتها الإنتاجية (المباني، الآلات والتجهيزات الفنية) وتكون هذه القروض إما متوسطة أو طويلة.

ثالثا: الاعتماد المستندي:

يمنح القرض الشعبي الجزائري الاعتماد المستندي لتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يحل البنك محل المستورد في تسديد وارداته إلى المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

كما يمنح البنك أنوع أخرى من القروض تتمثل في القروض الاستهلاكية التي تمنح للأفراد ذوي الدخل الثابت والقروض العقارية التي تمنح لغرض شراء أراضي أو سكنات.

المطلب الثالث: خطوات منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري

إن اتخاذ قرار الإقراض في القرض الشعبي الجزائري لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم حجم المخاطر المحيطة ، وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح هذه المراحل والخطوات فيما يلي:

اولا: الدراسة الأولية لطلب القرض

تتميز هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، وتتميز هذه المرحلة بدراسة العميل دراسة قانونية واقتصادية.

1 **–الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقته للشروط المعمول بها في البنك.

وتتمثل الوثائق التي يجب أن يحتويها ملف طلب القرض فيما يلي[1]:

أ **–الوثائق الإدارية والقانونية:** تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل أو ممثل المؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية وعقود الإيجار.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

ب **–الوثائق الجبائية وشبه الجبائية** : وتتمثل في وثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر.

[1]– الملحق رقم (1).

ج – الوثائق المحاسبية والمالية:

❖ **بالنسبة لقرض استغلال** : وتتمثل فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانيات التقديرية للسنة N+1.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري للسنة N+1.
- مخطط الخزينة التقديري للسنة N+1.

❖ **بالنسبة لقرض الاستثمار**: تتمثل الوثائق المحاسبية والمالية فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات لاحقة.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات لاحقة.
- مخطط التمويل
- بالإضافة إلى وثائق أخرى تتمثل فيما يلي:
- دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع.
- برنامج انجاز المشروع.
- الفواتير والعقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة إلى رخصة ومخطط بناء المشروع.

2 –**الدراسة القانونية لملف القرض**: بعد فحص ملف القرض يقوم البنك بدراسة المؤسسة من الجانب القانوني، وفي هذا الجانب يهتم البنك بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة، نوعها تاريخ إنشائها قيمة رأس مالها، عدد المساهمين فيها ونسب مساهمتهم، مجلس إدارة المؤسسة، عدد المسيرين ومؤهلاتهم العلمية وعمل كل واحد منهم.

3 -**الدراسة الاقتصادية**: من الجانب الاقتصادي يهتم البنك بدراسة المؤس سة من حيث نوع نشاطها رقم أعمالها، أهم العملاء والموردين الذين تتعامل معهم هذه المؤسسة، طريقة التسديد بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة من إطارات وعمال.

4 -**دراسة طبيعة القرض**: يقوم البنك بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمته، نوعه، الغرض منه، وطريقة استعماله.

5 -**دراسة الضمانات**: يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وذلك من حيث طبيعتها، نوعها وقيمتها ويشترط أن تكون القيمة السوقية للضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض حتى يكون للبنك هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

أ -**الضمانات العينية**: وتشمل جميع الأصول العينية الملموسة التي تمنح على سبيل الرهن ونميز بين نوعين من الضمانات العينية:

- **الرهن الحيازي**: ويتعلق بالمنقولات من معدات وتجهيزات وبضائع وسائل نقل وأوراق مالية.
- **الرهن العقاري**: ويخص العقارات من مباني، أراضي ومحلات وغيرها.

ب -**الضمانات الشخصية**: وتتمثل في تعهد شخص آخر سواء كان طبيعيا أو معنويا بتسديد القرض في حالة عجز العميل عن السداد، وتتمثل أشكال الضمانات الشخصية التي يقبلها بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- **الكفالة**: وهي عبارة عن عقد محرر من شخص آخر يسمى الكفيل يتعهد فيه هذا الأخير بالتكفل بدفع مبلغ القرض إلى البنك نيابة عن العميل إذا لم يوفي هذا الأخير بالتزامه في الموعد المتفق عليه، ويمكن أن تكون الكفالة من شخص واحد أو من عدة أشخاص، كما يمكن أن تتعلق بكامل مبلغ القرض أو بجزء منه فقط.
- **التأمين ضد المخاطر**: وفي هذه الحالة تتولى شركة التأمين التعويض لصالح البنك عند حدوث الخطر.

ثانيا: الدراسة المالية لطلب القرض

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في البنك وأكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية للعميل وتقدير جدارته الائتمانية وتقييم المخاطر المحيطة بالقرض، ويقوم بنك القرض الشعبي الجزائري خلال هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض للسنة N+1 والميزانيات المالية للسنوات الثلاث الأخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة إلي حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية وتفسيرها.

ثالثا: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه القانونية والاقتصادية والمالية يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم نتائج التحليل المتوصل إليها، وانطلاقا من هذه النتائج يتم صياغة القرار بمنح الائتمان أو رفضه.

ويتضمن التقرير الذي يعده المحلل الائتماني العناصر التالية:

- معلومات خاصة بالمؤسسة والنشاط الذي تمارسه.
- مبلغ القرض وسبب طلبه والغاية من استعماله.
- عرض النتائج المقدمة للحصول على القرض.
- الضمانات المقدمة للحصول على القرض.
- درجة الخطر المحيطة بالقرض.
- القرار الذي يتم اقتراحه من طرف المحلل على ضوء النتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية

بعدما قمنا بتقديم لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري في المبحث الأول، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على إحدى الوكالات التابعة له والمتو اجدة على مستوى ولاية المدية وهي وكالة المدية رقم 110، حيث قمنا بإجراء تربص في هذه الوكالة قصد التعرف أكثر على طبيعة النشاط الائتماني في الوكالة من حيث القروض الممنوحة والتعرف كذلك على خطوات وأساليب التحليل الائتماني المعمول بها في دراسة طلبات القروض.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية

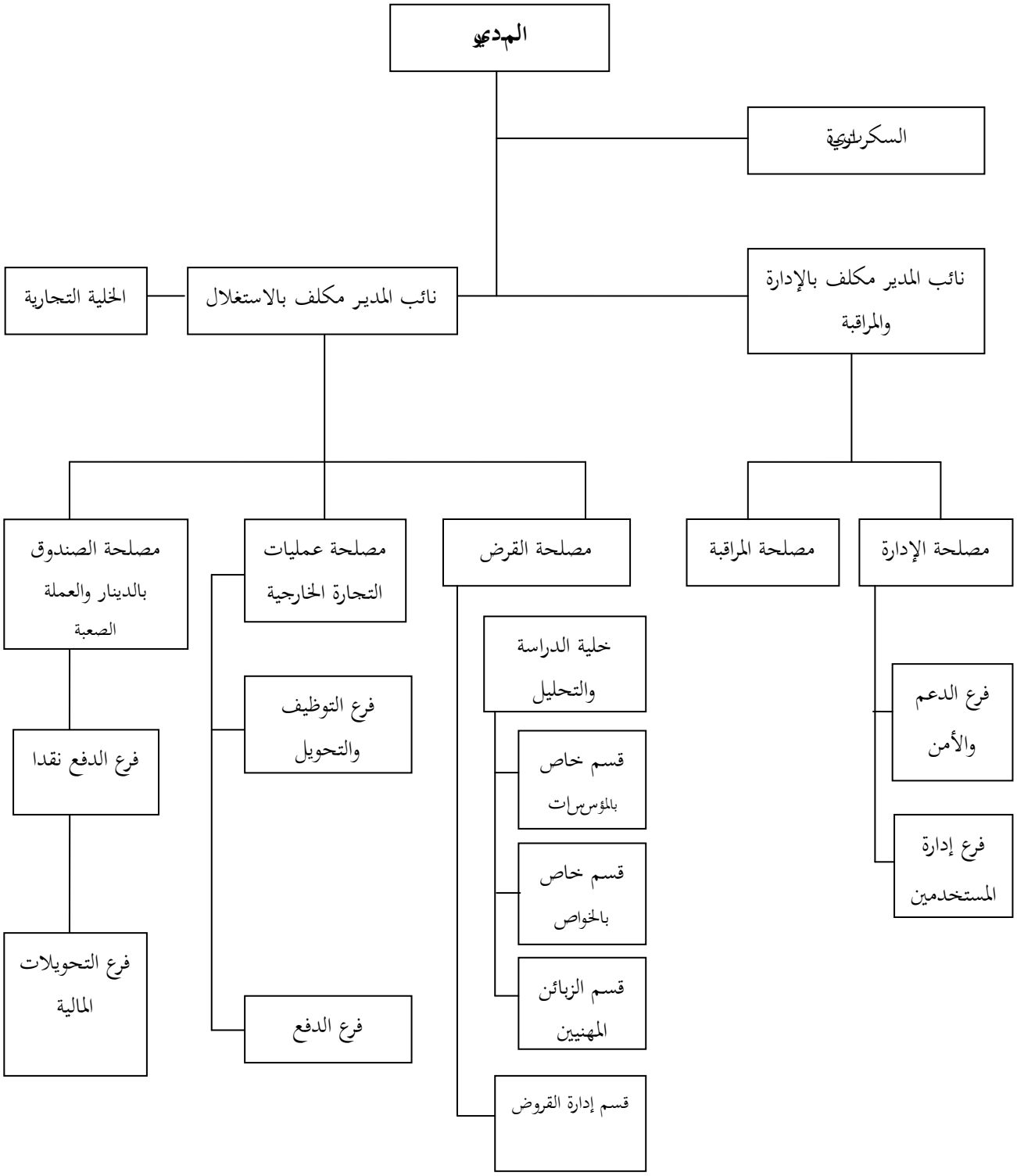
تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 110 مباشرة بعد إنشاء القرض الشعبي الجزائري في 14 /1967/05، كواحدة من بين الخمس وكالات المتواجدة على مستوى ولاية المدية والتابعة للمديرية الجهوية بالبليدة، يوجد مقرها بشارع أبناء كلاش وسط المدينة يبلغ عدد عمالها حاليا 22 عاملا.

تقوم الوكالة بالعديد من النشا طات تتمثل هذه النشاطات في قبول الودائع منح قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة كما تقوم بتقديم خدمات عديدة كإصدار الشيكات، فتح الحسابات .....الخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية بتنظيم وتسيير أعمالها من خلال هيكل تنظيمي عام يساعد على تنظيم العلاقات وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح والأقسام والموظفين في الوكالة كما يساعد على القيام بمختلف الوظائف والأنشطة الموكلة إليها، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل رقم(3-1):الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية



المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية

وتتجسد الوظائف الأساسية السابقة لوكالة (CPA) باعتبارها من النوع الأول في المصالح التالية:

1–مصلحة الصندوق : تقوم بالوظائف التالية:

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات السحب والدفع.
- عمليات التحويلات المالية.
- عمليات المقاصة والمحفظة.

2– مصلحة القروض : تقوم بالمهام التالية:

- دراسة القروض وتحليلها.
- المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية.

3–مصلحة التجارة الخارجية : تقوم بالوظائف التالية:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- تسيير القروض الخارجية .
- التحويلات بالعملة الصعبة .
- علميات التجارة الخارجية من التصدير والاستيراد.

4–مصلحة الإدارة : تؤدي المهام التالية:

- توفير متطلبات المستخدمين .
- القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية .
- تسيير موارد مالية.

5–مصلحة المراقبة : وظيفتها مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى مراقبة يومية ودقيقة.

إضافة إلى السكرتارية والمدير.

المطلب الثالث: حصيلة القروض الممنوحة من طرف وكالة المدية

تقدم الوكالة أنواع مختلفة من القروض وعليه سنقوم بعرض حصيلة القروض الممنوح من طرف الوكالة، خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2017.

جدول رقم(3-1):يبين حصيلة القروض الممنوحة

أنواع القروض	عدد القروض الممنوحة
القروض العقارية	238
القروض الاستثمارية	02
قروض الاستغلال	05
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	22
الوكالة الوطنية للقرض المصغر	26
الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	12

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة

من خلال الجدول نلاحظ أن النوع الغالب على القروض الممنوحة من طرف الوكالة يتمثل في القروض العقارية.

في حين نلاحظ أن قروض الاستغلال والاستثمار الممنوحة ضئيلة جدا وهذا راجع لنقص الاستثمار في الولاية.

كما نلاحظ أن الوكالة تساهم في تمويل المشاريع المدعمة من مختلف الوكالا ت (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل، الوكالة الوطنية للقرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة).

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال للمؤسسة قيد الدراسة

من أجل الوقوف على حقيقة التحليل المالي المعمول به في وكالة القرض الشعبي الجزائري بوكالة المدية وقصد التعرف على هذا التحليل بشكل أكثر، قمنا بأجراء دراسة لإحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف الوكالة التي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري في هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة وذلك للتأكد احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف وما يحتويه من معلومات كمية ونوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية واتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات المتخصصة في مجال أشغال البناء ، حيث تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية بغية الحصول على قرض استغلال .

ويحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالية :

- طلب خطي وضحت فيه المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض.
- الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2015، 2016، 2017).
- مخطط الخزينة التقديري لسنة 2018 .
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة(2015، 2016، 2017).
- وثائق تبين وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية.

وبعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها، يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

اولا:الدراسة القانونية

بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي[*] :

- اسم المؤسسة: **xxxx**
- الرقم التسلسلي للمؤسسة: **xxxx**
- عنوان المؤسسة: **xxxx**
- نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- نوع النشاط الذي تمارسه: مؤسسة صناعية حسب الطلب.
- الشكل القانوني للمؤسسة: شخص طبيعي.
- تاريخ انشاء المؤسسة: **xxxx**

ثانيا: الدراسة الاقتصادية للمؤسسة

من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم إجراؤها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي:

أ –**نشاط المؤسسة:** يتمثل نشاط المؤسسة في أشغال البناء.

ب –**رقم أعمال المؤسسة:** قدر رقم أعمال المؤسسة في السنوات الثلاثة للدراسة كما يلي:

- **سنة 2013**: 580 258 43 دج
- **سنة 2014**: 635 619 7 دج
- **سنة 2015**: 473 085 6 دج

ج –**وسائل وأدوات الاستغلال:** من خلال دراسة معدات وأدوات الاستغلال للمؤسسة الطالبة للقرض تبين أن هذه الأخيرة تحتوي على ما يلي:

- مباني
- آلات ومعدات

[*] كل العناصر المشار اليها بالرمزx لم يتم الكشف عليها من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية.

د -الموارد البشرية: تضم المؤسسة ما يقارب 15 عامل.

ثالثا: دراسة طبيعة القرض

إن القرض الذي تقدمت بطلبه المؤسسة هو عبارة عن قرض استغلال قيمته الإجمالية 000 300 دج وهذا بتاريخ 2016/02/17.

رابعا: دراسة الضمانات المقدمة

تتمثل الضمانات التي قدمتها المؤسسة للبنك مقابل حصولها على القرض فيما يلي:

أ -ضمانات حقيقة: وتتمثل فيما يلي:

- رهن حيازي للتجهيزات.

ب ضمانات شخصية: وتتمثل فيما يلي:

- كفالة جزافية
- تأمينات على جميع المخاطر.

المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل المالي وأكثرها حساسية حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري على ملفات طلبات القروض العناصر التالية:

اولا: دراسة مخطط الخزينة التقديري:

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك بغية تحديد الاحتياجات النقدية لهذه المؤسسة وتحديد نوع القرض اللازم لسد هذه الاحتياجات، حيث أن مخطط الخزينة التقديري يبين إيرادات المؤسسة ونفقاتها على مستوى كل ثلاثي من السنة N+1 وتكون الدراسة على أساس مقارنة إيرادات المؤسسة بنفقاتها ومعرفة ما إذا كانت المؤسسة ستحقق فائض أو عجز.

فإذا كانت المؤسسة تحقق فائض على مستوى كل ثلاثي فإن هذه الأخيرة ليست بحاجة إلى تمويل وذلك حسب أهمية الفائض المحقق، أما إذا كانت المؤسسة تحقق عجزا فهذا معناه أن المؤسسة تواجه صعوبات مالية ناتجة عن عدم كفاية رأس مال العامل لتلبية احتياجات الدورة الاستغلالية أو كون هذه الاحتياجات مرتفعة جدا، وفي هذه الحالة فان المؤسسة تكون بحاجة إلى تمويل قصير الأجل لتسوية هذا العجز.

ومن هذا المنطلق يقوم البنك بتحديد نوع القرض اللازم لتمويل العجز المؤقت في خزينة المؤسسة بشرط أن تعمل المؤسسة على زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها من أجل تحسين رأس المال العامل وتسديد القرض في الفترة التي تحقق فيها فائض.

ملاحظة: نتيجة تحفظ مسيري الوكالة وعدم تزويدنا بالوثائق الكافية وذلك نت يجة التزامهم بالقانون الداخلي للوكالة.وعليه قمنا بعرض الجانب النظري لكيفية دراسة المخطط التقديري للميزانية دون تطبيق ذلك على دراستنا لعدم حيازتنا على هذه الوثيقة.

ثانيا: دراسة الميزانية المالية:

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بدراسة الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنوات 2013، 2014، 2015، وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحتويها هذه الميزانيات من سنة إلى أخرى. وتحدد نسبة تطور أو تغير كل عنصر :

1 -دراسة ميزانية المؤسسة

أ -إنجاز الميزانية المالية للسنوات الأربعة: 2013،2014،2015.

❖ **جانب الأصول**

جدول رقم(3-2):الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات(2013 ، 2014 ، 2015)[1]

الوحدة: دج

السنوات / الأصول	2013	2014	2015
	الصافي	الصافي	الصافي
الأصول الغير الجارية			
أراضي	19,693,424	22,398,424	24,440,924
مباني	00	00	00
تثبيتات عينية أخرى	2,705,000	00	00
تثبيتات مالية	00	00	00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	4,323,863	1,534,222	917,029
ضرائب مؤجلة على الأصل	00	00	00
مجموع الأصول الغير الجارية	**26,722,287**	**23,932,646**	**25,357,953**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	3,000,000	4,944,000	5,461,449
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	00	00	00
الزبائن	13,944,319	9,756,989	8,845,158
المدينون الآخرون	00	00	400,000
الضرائب ومشبهها	1,023,584	194,643	49,673
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	00	00	00
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	00	00	00
الخزينة	8,715,717	9,973,906	14,414,272
مجموع الأصول الجارية	**26,683,621**	**24,869.540**	**29,170.553**
المجموع العام للأصول	**53,405,909**	**48,802,186**	**54,528,507**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

[1] وثائق ممنوح من قرض الشعبي الجزائري وكالة المدية (الملاحق رقم 3 ،5)

❖ **جانب الخصوم**

جدول رقم(3–3): الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2013 ،2014 ، 2015)[1]

الوحدة: دج

السنوات / الخصوم	2013	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	26,144,165	29,474,695	30,244,607
فوارق إعادة التقييم	00	00	00
نتيجة صافية – نتيجة صافية حصة المجمع	3,411,129	964,608	701,469
حصة ذوي الأقلية	00	00	00
المجموع 1	**29.555,294**	**30,439,304**	**30,946,076**
الخصوم الغير الجارية			
قروض وديون مالية	00	00	00
ضرائب (مؤجلة)	00	00	00
مجموع الخصوم الغير جارية	00	00	00
الخصوم الجارية			
موردو حسابات ملحقة	20,063,575	16,668,630	22,068,934
ضرائب	3,235,488	1.601.863	1,425,289
ديون أخرى	551,550	92,388	88,207
خزينة سلبية	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	**23,850,614**	**18,362,882**	**23,582,431**
المجموع العام للخصوم	**53,405,909**	**48.802.186**	**54,528,507**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

[1] وثائق ممنوح من قرض الشعبي الجزائري وكالة المدية (الملاحق رقم 4 ،6)

ب – إنجاز الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2013 ،2014 ، 2015

❖ **جانب الأصول:**

جدول رقم(3–4):الميزانية المالية المختصرة جانب للأصول

الوحدة: دج

البيان	2013	%	2014	%	2015	%
الأصول الثابتة	**26 722 287**	**%50**	**23 932 646**	**%49**	**25 357 953**	**%46.5**
الأصول المتداولة	**26 683 621**	**%50**	**24 869 540**	**%51**	**29 170 553**	**%53.5**
قيم الاستغلال	3 000 000	%5.62	4 944 0009	%10.13	5 461 449	%10
القيم الغير الجاهزة	14 967 903	%28.03	9 951 632	%20.40	9 249 831	%17
القيم الجاهزة	8 715 717	%16.35	9 973 906	%20.43	14 414 272	%26.5
مجموع الأصول	**53 405 909**	**%100**	**48 802 186**	**%100**	**54 528 507**	**%100**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

❖ **جانب الخصوم:**

جدول رقم(3–5): الميزانية المالية المختصرة للخصوم

الوحدة: دج

البيان	2013	%	2014	%	2015	%
الأموال الدائمة	**29 555 294**	**%76.8**	**30 439 304**	**%62.4**	**30 946 076**	**%56.75**
الأموال الخاصة	29 555 294	%76.8	30 439 304	%62.4	30 946 076	%56.75
ديون ط أ	00	00	00	00	00	00
ديون ق أ	**23 850 614**	**%44.57**	**18 362 882**	**%37.6**	**23 582 431**	**%43.25**
مجموع الخصوم	**53 405 909**	**%100**	**48 802 186**	**%100**	**54 528 507**	**%100**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

ج -انجاز جدول تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة

جدول رقم(3-6):تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة

الوحدة: دج

البيان / العناصر	القيمة			نسبة التغير		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	26 722 287	23 932 646	25 357 953		-10.43	5.95
الأصول المتداولة	26 683 621	24 896 540	29 170 533		-6.79	17.29
الأموال الخاصة	29 555 294	30 439 304	30 946 076		2.99	1.66
ديون قصيرة الأجل	23 850 614	18 362 382	23 582 431		-23.00	28.42
الأموال الدائمة	29 555 294	30 439 304	30 946 076		2.99	1.66
الخصوم المتداولة	23 850 614	18 362 382	23 582 431		-23.00	28.42

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأصول الثابتة شهدت انخفاض سنة 2014 بنسبة 10.43 % في حين ارتفعت سنة 2015 بنسبة 5.95 % .

أما الأصول المتداولة للمؤسسة فقد شهدت انخفاضا بنسبة 6.79 % في سنة 2014، في حين ارتفعت الأصول المتداولة سنة 2015 بنسبة 17.29% وهذا يعود إلى ارتفاع قيم الاستغلال والقيم الجاهزة بنسبة معتبرة في سنة 2015 وهذا يعني أن للمؤسسة سيولة جيدة.

وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة ارتفعت بنسبة 2.99 % و1.66 % في سنتي 2014 و 2015 على التوالي وهذا راجع لزيادة رأس المال.

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت انخفاض سنة 2014 بنسبة 23.00 %، وفي سنة 2015 ارتفعت بنسبة 28.42 % نظرا لارتفاع قيمة موردو الحسابات الملحقة

2 – دراسة جدول حساب النتائج للمؤسسة

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بدراسة جدول حس اب النتائج المقدم من طرف المؤسسة للسنوات الثلاث السابقة لتاريخ طلب القرض (أنظر الملحق رقم)، حيث يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أو النقصان كما يبين المستويات التي تحدد هذه النتيجة والمتمثلة فيما يلي:

- **القيمة المضافة** = إنتاج الدورة – استهلاك الدورة.
- **الفائض الخام للاستغلال** = القيمة المضافة – تكاليف المستخدمين – الضرائب والرسوم.
- **نتيجة الاستغلال** = (الفائض الخام للاستغلال + إيرادات مختلفة + تحويل تكاليف الاستغلال) –(مصاريف مالية + إيرادات مختلفة +مخصصات الإهتلاكات).
- **نتيجة خارج الاستغلال** = إيردات خارج الاستغلال + تكاليف خارج الاستغلال.
- **النتيجة الإجمالية** = نتيجة الاستغلال + نتيجة خارج الاستغلال.
- **النتيجة الصافية** = النتيجة الإجمالية – الضرائب على أرباح الشركات.

ويقوم القرض الشعبي الجزائري بدراسة جدول حساب النتائج من أجل تقييم هذه العناصر ومتابعة تطورها خلال السنوات الثلاث للدراسة واستنباط العديد من المؤشرات والنسب التي تستخدم في التحليل الائتماني للمؤسسة كالقدرة على التمويل الذاتي، مدة دوران الموردين، مدة دوران العملاء، معدل الربحية، معدل الإنتاجية المالية، مردودية الاستغلال إلى غير ذلك من النسب والمؤشرات التي سنقوم بتحليها لاحقا.

ومن خلال جدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة تم استخراج نسب تطور العناصر الأساسية المكونة لهذا الجدول وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم(3-7):تطور عناصر جدول حساب النتائج للمؤسسة

الوحدة: دج

البيان / العناصر	القيمة			نسبة التغير		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
رقم الأعمال	43 258 580	7 619 653	6 085 473		-82.38	-20.13
القيمة المضافة	10 771 407	2 663 551	1 787 664		-75.27	-32.88
إجمالي فائض الاستغلال	7 117 920	948 303	709 696		-86.67	-25.16
صافي نتيجة السنة المالية	3 411 129	964 608	701 469		-71.72	-27.28

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك انخفاض لجميع عناصر جدول حساب النتائج، حيث سجلت هذه الأخيرة في سنة 2014 انخفاضا كبيرا في رقم أعمالها.

كما سجلت المؤسسة انخفاضا على مستوى القيمة المضافة في سنتي 2014، 2015، وهذا راجع لانخفاض رقم الأعمال على التوالي.

3 -تحليل التوازن المالي للمؤسسة

يقوم البنك بدارسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، ويقوم هذا التوازن على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق ديون قصيرة الأجل، من اجل تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخداماتها ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

أ -حساب رأس المال العامل

يتم حساب رأس المال العامل للمؤسسة وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

والجدول التالي يوضح رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

جدول رقم(3–8)::حساب رأس المال العامل للمؤسسة

الوحدة: دج

البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	26 683 621	24 869 540	29 170 553
الخصوم المتداولة	23 850 614	18 362 882	23 582 431
رأس المال العامل	**2 833 007**	**6 506 658**	**5 588 122**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

ب –احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – خزينة سالبة)

والجدول التالي يوضح احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

جدول رقم(3–9):حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)	17 957 904	14 895 634	14 756 281
(ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)	23 850 614	18 362 382	23 582 431
احتياجات رأس المال العامل	-5 882 710	-3 467 248	-8 826 150

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

ج – حساب الخزينة الصافية:

بعد حساب كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل يتم حساب الخزينة الصافية لتحديد إجمالي النقدية الموجودة في خزينة المؤسسة، ويتم حساب الخزينة الصافية وفقا للعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

والجدول التالي يوضح احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

جدول رقم(3-10):حساب الخزينة الصافية للمؤسسة

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
رأس مال العامل	2 833 007	6 506 658	5 588 123
احتياجات رأس مال العامل	-5 882 710	-3 467 248	-8 826 150
الخزينة	8 715 717	9 973 906	14 414 272

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

❖ **تحليل النتائج المتعلقة بالتوازن المالي للمؤسسة:**

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (3-8) نلاحظ أن رأس المال العامل موجبٌدائما ومتزايد في سنتي 2013 2014،كما نلاحظ تراجع في سنة 2015 وهذا راجع إلى الزيادة في الأصول الثابتة ، ورغم هذا التراجع إلا أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير و بالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل .

نلاحظ من الجدول (3-8) أن احتياجات رأس مال العامل في السنوات 2013، 2014، 2015، سالبة وهذا يؤثر على تراجع نشاط المؤسسة وانكماشها أليا وبالتالي تعمل على تراجع الأرباح.

من خلال الجدول(3-8) نلاحظ أن المؤسسة تمتلك سيولة بحجم كبير غير موظفة.

4 – تحليل النسب المالية للمؤسسة

يتم حساب النسب المالية للمؤسسة الطالبة للقرض من اجل تقييم أداءها و الحكم على وضعها المالي حيث تعتبر النسب ركيزة أساسية يبني عليها البنك قراره الائتماني.

وفيما يلي نقوم بعرض أهم النسب التي يقوم البنك بتحليلها:

أ –حساب نسب السيولة

يقوم البنك بحساب نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الطالبة للقرض على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتتمثل هذه نسب في ما يلي:

جدول رقم(3–11): حساب نسب السيولة

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	26.683.621	24.869.540	29.170.553
الخصوم المتداولة	23.850.614	18.362.882	23.582.431
السيولة العامة	**%111.87**	**%135.43**	**%123.69**
القيم الجاهزة	8.715.717	9.973.906	14.414.272
ديون قصيرة الأجل	23.850.614	18.362.882	23.582.431
السيولة الحالية	**%36.54**	**%54.31**	**%61.12**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

ب – حساب نسب النشاط

يتم حساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومدى قدرتها على توليد المبيعات من هذه الأصول، وتتمثل فيما يلي:

جدول رقم(3–12):حساب نسب النشاط

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
صافي المبيعات	43 258 580	7 619 653	6 085 473
مجموع الأصول	53 405 909	48 802 186	54 528 507
معدل دوران الأصول	**0.80**	**0.15**	**0.11**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

ج – حساب نسبةالمديونية

جدول رقم(3–13):حساب نسب المديونية

الوحدة: دج

البيان / السنوات	2013	2014	2015
مجموع الديون	23 850 614	18 362 882	23 582 431
مجموع الأصول	53 405 909	48 802 186	54 528 507
نسبة المديونية	**%44.66**	**%51**	**%24.24**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

د – حساب نسب الربحية

يهتم البنك بحساب نسب الربحية لتقيم المؤسسة على توليد الأرباح والعوائد من الموارد المتاحة، وتتمثل نسب الربحية في ما يلي:

جدول رقم(3–14):حساب نسب الربحية

الوحدة:دج

النسبة	طريقة الحساب	2013	2014	2015
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	%11.54	%3.16	%2.26
هامش صافي الربح	نتيجة الصافية / رقم الاعمال	%7.88	%12.65	%11.52
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	%6.38	%1.97	%1.28

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

هـ **حساب الاستقلالية المالية:** تعكس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة من دائنيها، وتحسب بقسمة الأموال الخاصة على مجموع الخصوم، والنتائج المسجلة مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم(3-15):حساب نسبةالاستقلالية المالية

الوحدة:دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	29 555 294	30 439 304	30 946 076
مجموع الخصوم	53 405 909	48 802 186	54 528 507
نسبة الاستقلالية المالية	**%55.34**	**%62.37**	**%56.75**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المقدمة

❖ **تحليل نتائج النسب المالية للمؤسسة**

نلاحظ من الجدول رقم (3-11) أن نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لها قدرة على تسديد ديون قصيرة الأجل.

أما نسبة السيولة الحالية عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخر وهي أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة ليس لديها أموال مجمدة في الخزينة.

نلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن معدل دوران الأصول في انخفاض مستمر في السنوات الثلاث وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال وارتفاع قيمة الأصول.

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن نسب المديونية في السنوات الثلاث ملائمة لاستفاد المؤسسة على القرض.

من خلال الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية مالية بنسبة 11.54% سنة 2013 وهذا ما يؤكد على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة أما في سنتي 2014، 2015، عرفت انخفاض كبير في هذه النسبة وهذا ما يعني أن وضعيتها المالية في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى.

كما نلاحظ تطور في هامش صافي الربح للمؤسسة وهذا ما يؤكد على ارتفاع الإرباح المحققة من طرف المؤسسة

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية نجد أن المؤسسة عرفت انخفاض في سنتي 2014، 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف المؤسسة.

نلاحظ من الجدول رقم (3-15)إن المؤسسة حققت نسبة استقلالية مالية تفوق 50%.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض انطلاقا من نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة وهذا عن طريق مصلحة القروض.

1 – نتائج التحليل المالي

إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات 2013، 2014، 2015، وجدول حساب النتائج لنفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي نجد أن المؤسسة متوازنة ماليا لأنها تحقق رأس مال عامل موجب وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وبالتالي الفائض أو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة يحول إلى تغطية دورة الاستغلال وهذا ما يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة.

ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد في سنة 2013، حيث قدر بـ 580 258 43 دج أما في سنتي 2014، 2015، منخفض قدر بـ 653 619 7 دج و 473 085 6 دج على التوالي، مما سمح بتحقيق نتيجة صافية قدرت بـ:

- **سنة 2013**: 129 411 3 دج
- **سنة 2014**: 608 964 دج
- **سنة 2015**: 469 701 دج

وفيما يخص السيولة فقد اظهر التحليل المالي للمؤسسة وجود مؤشرات إيجابية تضمن عدم تعرض المؤسسة لخطر السيولة أثناء فترة الاستغلال.

2 – تقرير المحلل الائتماني

استناد على نتائج التحليل المتوصل إليها يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي.

3 – اتخاذ القرار النهائي

بعد اتخاذ القرار بشان طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف مصلحة القروض الخاصة بالوكالة، يتم إرسال ملف القرض مرفقا بالدراسة الائتمانية ومختلف التقارير الخاصة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض بالمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بالجزائر العاصمة وهي التي تكون لها صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض وهناك تمت الموافقة على منح القرض إلى المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية للقرض الشعبي الجزائري وكالة المدية يتبين لنا أن التحليل المالي في هذا البنك يهتم بدراسة المؤسسات الطالبة للائتمان من مختلف الجوانب القانونية، الاقتصادية، والمالية، كما يقوم على دراسة الضمانات المقدمة من طرف هذه المؤسسات دراسة مفصلة وذلك لان الضمانات تعتبر من أهم الركائز التي يبني عليها البنك قراره بالموافقة على منح القرض أو رفضه.

وفي دراسته للجانب المالي الذي يعتبر أهم جوانب التحليل الائتماني، يركز البنك على تحليل المؤشرات والنسب المالية واهم النسب التي يوليها البنك اهتمام كبير تتمثل في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية.

وبذلك تساهم الدراسة الائتمانية التي يقوم بها البنك في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة للائتمان وتقييم قدرتها على تسديد التزاماتها المتعلقة بأصل القرض وفوائده وبالتالي تساعد البنك على اتخاذ القرار الصائب بمنحها القرض أو رفضه.

خاتمة:

يعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها كما يعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها حيث يلعب هذا الأخير دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني.

كما يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية ومن أكثر القرارات تعقيدا وحساسية نظرا لما يصاحبها من مخاطر كثيرة.

ومن هذا المنطلق لابد أن تحظى قرارات منح الائتمان باهتمام كبير من طرف البنوك التجارية من أجل صنع وصياغة قرارات صائبة تمكنها من تجنب جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها كما تضمن لها توظيف مواردها المالية بدرجة عالية من الأمان، ومن هنا تتضح أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان كونه أداة هامة للوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة.

وتستخدم البنوك التجارية مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسات الطالبة للائتمان وتقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده.

وللوقوف على حقيقة وواقع التحليل المالي قمنا بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية رقم:110، لتعرف على إجراءات وخطوات التحليل المالي في دراسة طلبات الائتمان، وقد بينت هذه الدراسة أن المحلل الائتماني في بنك القرض الشعبي الجزائري يقوم على دراسة طبيعة ونوع القروض المطلوبة والغرض منها بالإضافة إلى دراسة طبيعة الضمانات المقدمة للحصول على هذه القروض كما يقوم المحلل الائتماني على تحليل النسب المالية ومن ثم تقييم هذه النسب لمعرفة الجدارة الائتمانية للعميل.

كما أسفرت الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية على النتائج التالية:

- يولي البنك اهتمام كبير للتحليل المالي في تشخيص طلبات الائتمان.
- يركز البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب الائتمان.
- يعتمد البنك على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج لاستنباط مجموعة من المؤشرات والنسب المالية.
- يركز البنك بشكل كبير على الضمانات المقدمة من طرف العملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

- يولي البنك اهتمام كبيير لطبيعة ومصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف العملاء.
- كما يعتمد البنك في دراسة الجانب الشخصي للعميل على المقابلة التي يجريها مع العميل بالإضافة إلى التحري عليه عن طريق الأطراف المتعاملة معها.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع للوصول إلى مجموعة من النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يعتبر الائتمان المصرفي مصدرا فعالا في تمويل المؤسسات وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثانية: تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي بالإضافة إلى الضمانات في اتخاذ قرار منح الائتمان، وهذا ما ينفي صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة: يعتبر التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: وقد تم إثبات الفرضية التي نصت على أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعتمد في الدراسة المالية لطلبات الائتمان على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- ضرورة دراسة ملفات الائتمان دراسة تفصيلية قبل منح الائتمان .
- طلب ضمانات كافية لاسترداد أصل القرض.
- تمكين الموظفين بالوكالة من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة طلبات الائتمان من خلال دورات تدريبية متخصصة وتوفير احدث البرامج والأنظمة المستخدمة في هذا المجال.
- التأكد من مدى صحة ومصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف العملاء.

آفاق الدراسة: من خلال معالجتنا لإشكالية الدراسة ظهرت لنا بعض الإشكاليات تستدعي البحث فيها مستقبلا وهي كالآتي:

- المفاضلة بين الطرق الكلاسيكية والحديثة للتحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- أهمية الطرق الحديثة للتحليل المالي في صنع وصياغة قرارات الائتمان.

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
2. احمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف** ، الطبعة الثانية، مصابيح المستقبل، مصر، 1999.
3. أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. إلياس بن ساسي،يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007.
5. بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومه، الجزائر،2001 .
6. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، الوراق الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2002.
7. خليل محمد الحسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)**، دار هومة، الجزائر، 2010.
9. رابح حمودي، **تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية**، دار المعرفة، الجزائر،2000 .
10. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
11. زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1997.
12. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
13. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003،
14. سليمان زيدان، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار المناهج، عمان، 2013.
15. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2012.

16. شاكر القزويني، **محضرات اقتصاد البنوك** ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.

17. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، الجزء الاول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر2008 .

18. شقيري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر** ، الطبعةالأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

19. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي (الضمانات المصرفية) الاعتمادات المستندية**، الطبعة الأولى،دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، 2004.

20. طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة**، العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007 .

21. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

23. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

24. عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر مصرفية والقانون**ية، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.

25. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، مصر،2004.

26. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك والمستحدثات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

27. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

28. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

29. علي الشرقاوي، **العملية الإدارية وظائف المديرين**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

30. عماد احمد حشيش، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2004.

31. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

32. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

33. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

34. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** ، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

35. محمد صالح الحناوي،السيدة عبد السلام عبد الفتاح، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

36. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاد الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

37. محمد مطر ، **التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

38. مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

39. منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية، مدخل تحليل معاصر** ، المكتب العربي للطباعة و النشر، الطبعة الرابعة، 1999.

40. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل اتخاذ القرار** ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.

41. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، دار المحمدية العامة،الجزء الأول ، الجزائر ، 2004.

42. وفاء يحي أحمد حجازي، **المحاسبة عن القروض و الائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009.

43. وليد عمار، **أساسيات في الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

44. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.

ب- الرسائل والاطروحات:

1. أبو بكر خوالد، أمال عياري، **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
2. اوراغ حولة، **مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
3. بن رمضان رشيد، **التحليل المالي في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.
4. حياة النجار، **إدارة المخاطر الصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، الجزائر، 2004.
5. سارة ركي ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** ، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016- 2017.
6. صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
7. عباس بن الضب، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
8. قبي ربيحة، **الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر** ، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
9. قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014.
10. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
11. محمد الشريف حليمة، **إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك** ، مذكرة ماستر،كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012-2013.

12. محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

13. وسيلة توات، **اثر إدارة المعرفة على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة** ، مذكرة ماستر، كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2016-2017.

ج- المجلات والمنشورات:

1. عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، 2006.

2. وليد ناجي الحيالي ،**التحليل المالي** (من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك-2007)

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 5 مارس سنة 2009

المراجع الأجنبية

1. albert douillet,l'analyse financiére pratique ,chotard et associes editeurs,paris,france.
2. Cyrille Mandou,Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures,** De Boeck, Bruxelles, 2008.
3. Cyrille Mandou,Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures,** De Boeck, Bruxelles, 2008.
4. Fabienne Guerra**, Comptabilité managériale : l'utilisation du système d'information comptable**, De Boeck, Bruxelles, 2004.
5. Khemissi Chiha, **Gestion et stratégie financière, 1ere édition,** Houma, Alger, 2005.